



تقييم تصويت الشتات السوري في الانتخابات الرئاسية لعام 2021

REPORT | DECEMBER 2021

المحتويات

5 الملخص التنفيذي

9 المنهجية

11 السياق السياسي والسكاني

11..... الظروف الحالية

12..... بيانات الشتات

14 الإطار القانوني

17 السفارة وترتيبات البلد المضيف

17..... استخدام السفارات للتصويت

18..... ترتيبات البلد المضيف

20 إدارة الانتخابات

20..... التدبير الانتخابي

20..... المعلومات العامة و تثقيف الناخبين

23 تسجيل الناخبين

23..... إطار عمل تسجيل الناخبين

23..... تسجيل السفارة للناخبين من حيث الممارسة

26 فترة الحملات (الانتخابية)

26..... إطار عمل الحملات الانتخابية

26..... فترة الحملات الانتخابية من حيث الممارسة

29 الاقتراع

29..... مواقع الاقتراع

29..... الإجراءات

31..... بيئة وحيثيات يوم الانتخاب

34 النتائج وفترة ما بعد الانتخابات

34..... معلومات النتائج والاقبال

34..... قضايا البلد المضيف

37 السياق الدولي لتصويت الشتات

40..... الملحق الأول: البيانات السكانية

43..... الملحق 2: التمثيل

43..... الدبلوماسي السوري

46..... الملحق 3: قائمة الاختصارات

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

لا يتوافق الإطار القانوني والممارسات العملية المستخدمة في تصويت الشتات السوري مع المعايير الدولية للانتخابات، على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى التي التزمت بها الجمهورية العربية السورية، فقد استبعدت العملية الانتخابية للانتخابات الرئاسية لعام 2021 الغالبية العظمى من السوريين الذين يعيشون خارج سوريا، ولا سيما أولئك الذين نزحوا بسبب النزاع، وافتقرت إلى جميع تدابير الشفافية والمساءلة الانتخابية الأساسية. كان هناك نقص شامل في البيانات حول الأمور الأساسية، مثل مكان إجراء الاقتراع، وعدد الأشخاص المسجلين والمصوتين وما هي نتائج الشتات. تعرض بعض المغتربين للضغط والترهيب، مما أضر بقدرتهم على اتخاذ قرارات حرة. وبالتالي، فإن عملية تصويت الشتات تفتقر إلى المصداقية الأساسية. في الواقع، يمكن النظر إلى هذه العملية على أنها ممارسة للسردي السياسي يشوبها الاخراج المسرحي، بدلاً من كونها ضمانات ضرورية للانتخابات نزيهة.

يقدر عدد المغتربين في الجمهورية العربية السورية (من الآن فصاعداً سوريا) بحوالي 8.5 مليون شخص. هذا هو ما يقرب من 30 في المائة من إجمالي عدد سكان سوريا المقدر دولياً، والغالبية العظمى من الشتات هم من اللاجئين. وجد استطلاع حديث للأمم المتحدة أن 90 بالمائة من اللاجئين السوريين الذين شملهم الاستطلاع أفادوا بأنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية في البلدان المضيفة. كما يؤسس قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعملية سياسية بقيادة سورية وبتيسير من الأمم المتحدة لإنهاء الصراع في سوريا. ويشمل ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفقاً لدستور جديد، تُدار تحت إشراف الأمم المتحدة مع جميع السوريين، بمن فيهم المغتربون، المؤهلون للمشاركة. نظراً لتنظيم الانتخابات الرئاسية لعام 2021 خارج هذا الإطار، فقد شجبت أجزاء كبيرة من الشتات والمجتمع الدولي ذلك الأمر.

يمثل الإطار القانوني الحالي لمشاركة الشتات السوري في الانتخابات إشكالية كبيرة ولا يوفر عملية شاملة أو ذات مصداقية. يحتوي على أحكام إقصائية متعددة، مع تأثير انتقائي على أولئك الذين فروا من النظام، ويفتقر إلى الضمانات الانتخابية الأساسية. وينطبق فقط على الانتخابات الرئاسية، مما يحرم نسبة كبيرة من الناخبين السوريين من أي رأي في تمثيلهم البرلماني. لا يمكن لأفراد الشتات الترشح للرئاسة حتى لو عادوا إلى سوريا. كما يُمنع العديد من المغتربين من التصويت لأنهم لا يستطيعون تلبية متطلبات جواز سفر ساري المفعول مع ختم خروج، وهو أمر غير مرجح بالنسبة لأولئك الذين فروا من وطنهم. لا توجد تدابير للشفافية أو المساءلة، ولا أحكام للتدقيق المستقل أو الوصول إلى سجل الانتصاف. عامل استبعاد آخر هو حقيقة أن تصويت المغتربين تتم ادارته من قبل وزارة الخارجية والمغتربين (MFAE) ويتم بشكل عام في السفارات، حيث أن العديد من اللاجئين السوريين غير مستعدين للتعامل مع السلطات السورية بسبب الخوف المبرر من الاضطهاد أو الانتقام.

المقررات الدبلوماسية السورية ليست مناسبة للتصويت. فهي تفتقر إلى المساحة الكافية وقد تكون بعيدة عن مساكن العديد من أفراد الشتات. بما أن التصويت يدار من قبل موظفي السفارة في المباني المستخدمة والتي يُنظر إليها على أنها مراكز مراقبة، فإن أعضاء الشتات مطالبون بالتعامل مع النظام السوري إذا كانوا يريدون التصويت. كما وكشفت الدراسات الاستقصائية لأعضاء الشتات السوري عن وجود مستويات عالية جداً من عدم الثقة في السفارات السورية ومسؤولي وزارة الخارجية والشؤون المالية في إجراء العمليات الانتخابية. تماشياً مع حق الدول المضيفة في الاعتراض على

تصويت السفارة، رفضت تركيا وألمانيا، اللتان تستضيفان معًا أكثر من نصف الشتات السوري، السماح بالتصويت في الانتخابات الرئاسية لعام 2021 في إطار النظام الحالي.

تفتقر إدارة الانتخابات السورية بشكل أساسي إلى الاستقلال عن السلطة التنفيذية الرئاسية ولا تخضع للمساءلة أمام أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدارتها للانتخابات. لم يتم تقديم أي معلومات عامة حول إجراءات تصويت المغتربين، وحتى البيانات الانتخابية الأساسية لم يتم توفيرها. ولم يكن هناك ما يشير إلى أن الموظفين تلقوا تدريباً في العمليات الانتخابية. كانت توعية الناخبين غير كافية وغير متسقة. لذلك ليس من المستغرب وفقاً لبيانات الاستطلاع أن المستجيبين حصلوا على معلومات انتخابية في المقام الأول من مصادر أخرى: وسائل التواصل الاجتماعي والأصدقاء ووسائل الإعلام الدولية. يبدو أن تسجيل الناخبين قد تم بطريقة فضفاضة للغاية، مع تجاهل الموعد النهائي واستمرار التسجيل في يوم الانتخابات. لذلك، لم يكن بمثابة ضمان لضمان مشاركة الناخبين المؤهلين فقط، وأنه تم تسجيل كل شخص مرة واحدة فقط وأن العدد الإجمالي للناخبين المحتملين كان معروفًا قبل يوم الانتخابات. أدى عدم وجود أحكام لحماية بيانات المغتربين أو الخصوصية إلى ظهور مخاطر الشائعات والانتقام الفعلي. كثيراً ما ذكر المشاركون في المقابلات مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) والمشاركين في الاستطلاع هذه المشاكل.

في الواقع، بدا أن الغرض من فترة الحملة الانتخابية هو تشجيع الإقبال بدلاً من دعم الاختيار الانتخابي. وأشار البعض إلى أن هذه العملية كانت محاولة لاكتساب الشرعية الانتخابية من خلال عدد الناخبين والانتشار الجغرافي وليس من خلال المنافسة الحقيقية. أكدت التعليقات الواردة من المصادر الرسمية والمالية للنظام في سوريا عادةً على الواجب الوطني. في المقابل، كانت أصوات جماعات المعارضة صامتة إلى حد ما. وردت تقارير موثوقة عن إجراءات وتهديدات بالانتقام والترهيب، وكان معظمها على ما يبدو يهدف إلى زيادة إقبال الناخبين. وشمل ذلك إخبار المغتربين السوريين بأنهم لن يحصلوا على الوثائق المطلوبة من السفارات أو أنهم لن يتمكنوا من العودة إلى سوريا في المستقبل، والتهديد بمصادرة الممتلكات في سوريا والتهديد بأفراد الأسرة إذا لم يصوتوا.

كان الضغط على الشتات أكثر وضوحاً في لبنان، حيث أفادت منظمات حقوق الإنسان عن تعرض ثلاثة أشخاص للخطف والضرب، وتعرض مدراء مخيمات اللاجئين للتهديد. تشير تقارير أخرى إلى الانتقام، بما في ذلك التهديد بالاعتقال والترحيل والفصل من العمل؛ ووصفت المشاركة الانتخابية على أنها «تصويت إجباري». على العكس من ذلك، كانت هناك أيضاً شائعات عن عمليات انتقامية بسبب التصويت، حيث طالب بعض القادة السياسيين بسحب وضع اللاجئين السوريين أو ما يعادله إذا صوتوا، مما يدل على ما يبدو على دعمهم للنظام السوري.

تم إجراء اقتراع الشتات في 20 مايو 2021، قبل ستة أيام من التصويت داخل البلاد. افتقر الاقتراع إلى أبسط الضمانات والضوابط اللازمة للعملية الانتخابية. لم يتم تقديم معلومات نهائية عن مواقع الاقتراع. أدرجت إعلانات السفارة ووسائل الإعلام الحكومية 47 موقعاً (بما في ذلك القنصليات الفخرية) في 44 دولة، ولكن لم يتم الإدلاء بأي بيان رسمي. هذا الترتيب الفضفاض لمواقع الاقتراع لا يتوافق مع الإدارة الانتخابية الموثوقة.

لم يكن هناك دليل على أن الضمانات النموذجية والقياسية للاقتراع كانت موجودة أثناء تصويت الشتات. لم يتم التقييد دائماً بالمتطلبات التشريعية؛ على سبيل المثال، أظهرت الصور والتقارير أن قائمة الناخبين المجمعة مسبقاً لم يتم استخدامها بشكل متسق، ولم يتم دائماً استخدام جوازات السفر أو التحقق منها لتأكيد هوية الناخبين وأهليتهم. لم يتم استخدام الحبر الذي لا يمحو لتمييز أصابع أولئك الذين صوتوا، ولم تكن صناديق الاقتراع موحدة وعادة ما كانت مختومة بشكل

غير كافي، وكانت أوراق الاقتراع فضفاضة وغير موحدة، ولم تكن خصوصية الناخبين محمية دائماً. لم يكن هناك ما يشير إلى أن وكلاء المرشحين يعملون كمراقبين للعملية، ولا ينص القانون السوري على مراقبة مستقلة. بالنظر إلى مثل هذه الإجراءات غير الملائمة، ليس من المستغرب أن تكون هناك علامات على التصويت من قبل أشخاص غير مؤهلين وتعدد بطاقات الاقتراع التي أدلى بها بعض الأفراد.

يمكن وصف الاقتراع في يوم الانتخابات بأنه دليل على الولاء، حيث يظهر الكثيرون دعمهم للرئيس الأسد. ليس من الممكن تقييم مدى مشاركة الناخبين في الانتخابات بحرية - أو ما إذا كانوا قد فعلوا ذلك بشكل عملي، من أجل الحماية الذاتية. في لبنان، شوهدت ديناميكيات صعبة بين بعض كيانات الدولة المضيفة، وتكثفت لأن عملية التصويت كان يديرها النظام السوري. حاولت بعض المجموعات اللبنانية ردع التصويت، بحجة أن أولئك الذين يصوتون، وبالتالي يدعمون النظام السوري، لا ينبغي أن يكونوا مؤهلين للحصول على وضع اللجوء. وألحقت بعض المشاجرات أضراراً بالمركبات وأسفرت، حسبما ورد، عن إصابة سبعة أشخاص على الأقل بجروح.

كانت عملية النتائج تدور حول السرد بدلاً من الأرقام؛ في الواقع، لم يتم نشر أي بيانات عن مشاركة المغتربين أو النتائج. في يوم الانتخابات، ظهرت أعداد كبيرة من الناخبين في وسائل الإعلام في لبنان ومصر وإيران والعراق، ولكن ليس في أي مكان آخر. وفي الوقت الذي أفاد فيه ممثلو السفارات بإقبال كبير باستمرار، إلا أنهم لم يقدموا معلومات موثوقة عن الأعداد الفعلية؛ في الواقع، كانت الأرقام القليلة التي تم الإعلان عنها بعيدة الاحتمال نظراً للوقت اللازم للتعامل مع الناخبين. لاحظ العديد من المعلقين أنه حتى لو كانت الأرقام غير المحتملة التي أعلن عنها عدد قليل من السفراء السوريين دقيقة، فإنهم لن يمثلوا سوى جزء صغير جداً من سكان الشتات السوري البالغين. على سبيل المثال، يمثل الإقبال المبلغ عنه والذي بلغ 50 ألف ناخب في بيروت 8 في المائة فقط من السكان السوريين البالغين المقيمين في لبنان. هذا النقص الشديد في شفافية البيانات يسهل الفساد الانتخابي ويقوض المصداقية في العملية ويحرم المواطنين من حقهم في الحصول على المعلومات.

بدأ أن الحكومة السورية تروج لزيادة مواقع التصويت من 32 دولة في عام 2014 كتطبيق لموقف البلاد دولياً وعلامة على شعبية الرئيس الأسد. ووصفت الحكومة السورية الدول التي لم تدعم العملية بأنها تنتهك حقوق السوريين وتعطل الديمقراطية.

تتضمن توصيات IFES إنشاء إطار دولي متفق عليه لمشاركة المغتربين تحت إشراف الأمم المتحدة وإدارة الانتخابات تحت رعاية هيئة مستقلة. وتشمل التوصيات الأخرى الإصلاح الأساسي للإطار القانوني، والتوصل إلى إجماع سياسي حول القضايا الرئيسية، وإشراك مجموعات الشتات، وإجراء التخطيط والبحث المبكر، وإبرام الاتفاقيات مع البلدان المضيفة في الوقت المناسب. توصي IFES أيضاً بالحصول على أقصى ضمانات الحماية، وتوسيع نطاق الوثائق المسموح بها، واستخدام أماكن محايدة، وزيادة مواقع وساعات التصويت. علاوة على ذلك، توصي المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية بتوفير معلومات عامة واسعة النطاق وتوعية الناخبين وضمان التدقيق المناسب للعملية.

تكمل هذه التوصيات، إضافة لهذا التقرير، التقرير الرئيسي لـ IFES حول الانتخابات الرئاسية السورية لعام 2021. يجب معالجة القضايا القانونية والتشغيلية والأمنية العميقة التي تم تحديدها قبل اعتبار أي من هذي العمليات الانتخابية كونها ذات مصداقية.

المنهجية

المنهجية

استخدم هذا التقييم والذي جرى عن بعد، لتصويت الشتات السوري للانتخابات الرئاسية لعام 2021 منهجية مختلطة لمحاولة جمع معلومات شاملة والاستماع إلى مجموعة متنوعة من الآراء حول العملية. استخدم التحليل إطار عمل للالتزامات سوريا الدولية من معاهدات حقوق الإنسان والمعاهدات الأخرى، وتفسيرها الرسمي. تمت صياغة التوصيات بناءً على المشاورات في البلدان التي تم فيها تصويت المغتربين. سعت IFES إلى العمل وفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي أنشئ تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 2005.¹

أجرت مؤسسة إيفيس IFES مراجعة مكتبية للمواد المتاحة قبل وأثناء عملية الانتخابات وجند أربعة باحثين، عمل كل منهم في بلد مختلف (ثلاثة في المنطقة وواحد في أوروبا). تم جمع آراء أصحاب المصلحة من خلال 17 مقابلة في أربعة بلدان، ومسح قصير شمل 114 مشاركاً في نفس البلدان واجتماعين (قبل وبعد الاقتراع) مع أعضاء الشتات السوري في مجموعة واسعة من البلدان. أجريت جميعها باللغة العربية، وكانت المقابلات والردود على الاستبيان سرية.

يجب اعتبار بيانات المسح إرشادية وليست تمثيلية، بالنظر إلى قيود العينة. ففي حين ركز البحث على محاولة الحصول على عينة متنوعة، إلا أن هذا لم يكن ممكناً دائماً.² لم يرغب عدد من الأشخاص في الدول الأربع في المشاركة بسبب مخاوف من أن السلطات السورية ستتمكن من الوصول إلى النتائج، أو رأوا أن الانتخابات تفتقر إلى المصداقية ولا يريدون أي جزء منها. إجمالاً، اعتبر 86.7% من 114 مشاركاً في الاستطلاع أنهم أُجبروا على مغادرة سوريا. وكان من بين المستجيبين 63 رجلاً و 51 امرأة.

ومن القيود الأخرى على التقييم عدم وجود مراقبة مباشرة. ومع ذلك، عرضت وسائل الإعلام الحكومية مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية للمغتربين الذين يصوتون في جميع أنحاء العالم. تم التشكيك في مصداقية التقارير الواردة بناءً على الملاحظة المباشرة أو المراجعة المباشرة للتقارير من قبل الباحث، وتوافر الوثائق الداعمة وتثليث المعلومات من مصادر أخرى.

سوريا دولة طرف في معاهدات حقوق الإنسان التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالانتخابات. انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1969.³ كما أنها دولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما وقعت سوريا (في عام 2003) على اتفاقية مكافحة الفساد (CAC) ولكنها لم تصدق عليها، والتي تحتوي على أحكام إيجابية تتعلق بالشفافية في العمليات الانتخابية والسياسية. لا يزال يشار إلى اتفاقية مكافحة الفساد CAC، نظراً لاعترافها العالمي القريب؛ والدول الموقعة ملزمة بالامتناع عن انتهاك هدف المعاهدة والغرض منها.⁴

تم استخدام كلمة «الشتات» في هذا التقييم، نظراً لاستخدامها في قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) في سياق الانتخابات السورية المستقبلية. يمكن أن يكون للكلمة تعريفات متنوعة ولكنها تستخدم بشكل عام لوصف الأشخاص الذين لديهم علاقة محددة مع الوطن ولكنهم يعيشون خارجه.⁵

السياق السياسي و السكاني

السياق السياسي والسكاني

الظروف الحالية

تسبب الصراع في سوريا في نزوح واسع النطاق على مدى السنوات العشر المنصرمة. في حين أن الحجم الدقيق للشقات غير معروف (انظر الملحق 1)، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 8.2 مليون سوري يقيمون خارج البلاد، مع كون الغالبية العظمى منهم من فئة اللاجئين المسجلين. هذا هو ما يقرب من 30 في المئة من التعداد المقدر رسمياً للسكان السوريين.⁶ سوريا هي البلد الأصلي للاجئين أكثر من أي دولة أخرى في العالم، حيث أبلغت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن 6.6 مليون (تليها فنزويلا بـ 3.7 مليون، وأفغانستان بـ 2.7 مليون).⁷

من المعلوم بأن الإدماج السياسي للمغتربين أمر أساسي للعملية السياسية لإنهاء الصراع في سوريا.⁸ تم تحديد المشاركة الانتخابية للمغتربين في قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015)، الذي يحدد عملية سياسية بقيادة سورية وتسييرها الأمم المتحدة لإنهاء الصراع. وسيلخ ذلك أوجه في «انتخابات حرة ونزيهة... تدار تحت إشراف الأمم المتحدة... مع جميع السوريين، بمن فيهم أعضاء الشتات، المؤهلون للمشاركة».⁹

ندد بعض المغتربين بالانتخابات، معتبرين أنها تفتقر بشكل أساسي إلى الشرعية السياسية ولا تساهم في إنهاء الأزمة.¹⁰ من الواضح انتشار انعدام الثقة. على سبيل المثال، وجد استطلاع أجرته الجمعية السورية لكرامة المواطنين عام 2020 لـ 500 نازح سوري (26 بالمائة داخلياً) أن 7.5 بالمائة فقط من المستجيبين كانوا مهتمين بالتصويت في الانتخابات في ظل الظروف الحالية. في المجموع، أعرب 85.5 في المائة من المستطلعين عن عدم ثقتهم في أن الانتخابات ستكون نزيهة.¹¹

صرح وزير الخارجية الأمريكي ووزير خارجية المملكة المتحدة ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا قبل يوم الانتخابات في سوريا أن العملية لن تكون حرة ونزيهة.¹² واستنكروا قرار نظام بشار الأسد تنظيم انتخابات خارج إطار القرار 2254 وأيدوا إدانة العملية. واستنكروا قرار نظام بشار الأسد تنظيم انتخابات خارج إطار القرار 2254 وأيدوا إدانة العملية. كما دعوا إلى إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بحيث يكون جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون وأفراد الشتات، قادرين على المشاركة في بيئة آمنة ومحايدة. وبالمثل، صرحت تركيا أن الانتخابات كانت غير متوافقة مع خارطة الطريق المقدمة في القرار 2254 و «بعيدة كل البعد عن كونها حرة ونزيهة».¹³

وقد تعزز هذا الرأي بيانات ما بعد الانتخابات، بما في ذلك تصريحات الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الذي ذكر أن الانتخابات «لم تستوف أيًا من معايير التصويت الديمقراطي الحقيقي».¹⁴

تم تقديم التصويت من قبل الشتات السوري للانتخابات الرئاسية لعام 2014 في 32 سفارة، حيث تم تسجيل 200000 للتصويت.¹⁵ في حين أن البيانات الرسمية حول عدد أعضاء الشتات الذين خرجوا للتصويت غير متوفرة، هناك فهم ثابت بأن العدد كان منخفضاً مقارنة بحجم السكان البالغين في الشتات. لم يسمح بالمراقبة المستقلة. عرضت وسائل الإعلام المختلفة مشاهد فوضوية في السفارة في بيروت، مع ادعاءات بأن ما يصل إلى 800 ألف شخص حاولوا التصويت، مما أدى

إلى تحديات في إدارة الحشود.¹⁶ في حين أن حجم الإقبال محل خلاف، إلا أنه يُعزى جزئيًا إلى الشائعات التي مفادها أن عدم التصويت قد يؤدي إلى مصادرة الممتلكات في سوريا. كانت الانتخابات الرئاسية أول فرصة لتصويت الشتات منذ عام 2014، ولم يكن هناك نص تشريعي لتصويت الشتات في الانتخابات البرلمانية.

بيانات الشتات

لم تقدم السلطات السورية أي معلومات عن حجم أو مواقع الشتات السوري. مثل هذه البيانات أساسية لوضع الأحكام المناسبة للمشاركة الانتخابية في دول خارج سوريا. كما أنه يمكن المتنافسين الانتخابيين من معرفة حجم الناخبين المحتملين والتخطيط وفقًا لذلك، وللجمهور الأوسع لمعرفة معايير العملية الانتخابية.

تتوفر بيانات الشتات من مختلف الوكالات الدولية. أفاد قسم السكان التابع لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) عن وجود 8,457,214 مهاجر سوري دولي في منتصف عام 2020 (باستخدام نهج شامل، حيث تشير كلمة «مهاجر» إلى أي شخص يقيم خارج بلده الأصلي¹⁷). هذه زيادة كبيرة من 1,057,322 في عام 2010، مما يسلط الضوء على تأثير الصراع على النزوح ويرتبط بعدد اللاجئين المسجلين الذين سجلتهم المفوضية. تُظهر البيانات أن ما يقرب من ثلثي جميع المهاجرين من سوريا كانوا يعيشون في البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان وتركيا (يعرض الملحق 1 تفصيلاً حسب البلد).

تتوفر بيانات عن اللاجئين والتهجير القسري من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تُظهر البيانات العالمية من تطبيق بيانات اللاجئين التابع للمفوضية أن إجماليًا عالميًا يبلغ 6,730,317 سوريًا عانوا من النزوح القسري إلى بلدان أخرى اعتبارًا من منتصف عام 2020.¹⁸ تقدم البوابة التشغيلية المحدثة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين الخاصة بوضع اللاجئين السوريين بيانات اعتبارًا من 21 أبريل 2021 لمصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا وشمال إفريقيا تظهر 5,600,039، مع توقف عدد اللاجئين السوريين المسجلين جزئيًا خلال عام 2018. تشير التقارير إلى أن الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا يشكلون 55.1 في المائة من هؤلاء السكان.¹⁹

يتم تسجيل عدد أقل من النساء باستمرار في إحصاءات الشتات. تظهر بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أن 42.4 في المائة من المهاجرين من الإناث. وبالمثل، تشير بيانات اللاجئين العالمية الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن 46 في المائة من هؤلاء المسجلين هم من الإناث، مع وجود فارق بين الجنسين أكثر وضوحًا في السكان البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 59 عامًا. تظهر البوابة التشغيلية للمفوضية أن 21.4 في المائة من إجمالي السكان من الإناث البالغات و 33.7 في المائة من الذكور البالغين. أرجع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من قبل المعهد الدولي للأنظمة الانتخابية في المقام الأول انخفاض عدد الإناث إلى زيادة عدد الذكور الذين يغادرون سوريا لتجنب الخدمة العسكرية. تم تسجيل ما يقرب من 5% (280,444) من اللاجئين على أنهم يعيشون في المخيمات، واستقر هذا العدد منذ النصف الثاني من عام 2019.

وجد المسح الإقليمي السادس للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول تصورات اللاجئين السوريين ونواياهم بشأن العودة أن 70 بالمائة يأملون في العودة إلى سوريا يومًا ما، حتى وإن لم يكن في المدى القريب، مع وجود 10 بالمائة آخرين لم يقرروا بعد. ومن بين أولئك الذين كانوا يأملون في العودة، يعتزم 89 في المائة العودة إلى مناطقهم الأصلية. أعرب عدد صغير عن نيته العودة في الأشهر الـ 12 المقبلة (2.4 في المائة، و 7.6 في المائة لم يقرروا). تم ذكر السلامة والأمن، وفرص كسب العيش، والإسكان والخدمات الأساسية كعوامل رئيسية تؤثر على قرار العودة. وأشار حوالي 20% إلى أنه ليس لديهم أمل في العودة إلى سوريا. في المجموع، أفاد 90 بالمائة من المستجيبين أنهم لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية في البلدان المضيفة.

الإطار القانوني

الإطار القانوني

لا ينص القانون السوري على الممارسة الفعالة لحقوق تصويت المغتربين.²⁰ يتضمن الإطار القانوني أحكامًا تعرقل المشاركة بحكم الأمر الواقع، مع تأثير انتقائي على من فروا من النظام. علاوة على ذلك، لا يتضمن القانون حتى الحد الأدنى من الضمانات للانتخابات ويفتقر إلى أحكام الشفافية والتدقيق والإنصاف. تم تقديم تصويت المغتربين للانتخابات الرئاسية لعام 2014، ولكن دون التشاور مع مجموعات الشتات.

لا توجد أحكام خاصة بأعضاء الشتات للترشح للرئاسة،²¹ وهم في الواقع مستبعدون تمامًا نظرًا لأن شرطًا واحدًا للأهلية هو أن يكونوا مقيمين في سوريا لمدة لا تقل عن 10 سنوات.²² هذا الاستبعاد الدستوري لأي شخص عاش في الخارج في السنوات العشر الماضية هو قيد غير معقول على حقوق المواطنين. وبالمثل، فإن منع الأشخاص الذين يحملون جنسية أخرى يمثل مشكلة في السياق السوري للهجرة القسرية الجماعية.²³ كما ولا توجد نصوص/أحكام لأعضاء الشتات للتصويت في الانتخابات التشريعية.

ينص قانون الانتخابات العامة لعام 2014 على أن «للمواطن السوري غير المقيم على الأرض السورية الحق في ممارسة حقه في انتخاب رئيس الجمهورية في السفارات السورية».²⁴ هذا التخصيص يقصر المشاركة الانتخابية على الدول التي ليس لديها سفارة سورية أو بعثات قنصلية أخرى. علاوة على ذلك، فإن استخدام السفارات للتصويت مقيد من حيث كونها مركزية جغرافياً، ويثير قضايا السلامة والحماية، ويتطلب التعامل مع النظام (انظر أدناه). وهذا في الواقع يمنع شرائح كبيرة من المغتربين من المشاركة ويتعارض مع متطلبات المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين لـ «الحق والفرصة» في التصويت (التشديد مضاف).

وزارة الخارجية والمغتربين السورية (MFAE) مكلفة بإدارة تصويت الشتات.²⁵ ومع ذلك، لا توجد متطلبات لإدارة الانتخابية لتكون محايدة أو مستقلة. وجدت أبحاث IFES في الشتات أن هناك قلقًا كبيرًا بشأن وجود فرع من السلطة التنفيذية، يمثل النظام، ويكون مسؤولاً عن العملية. إن عدم وجود أحكام تشريعية لإدارة الانتخابية المستقلة الهيكلية أو التشغيلية يتعارض مع التفسير الرسمي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على أنه «يجب إنشاء هيئة انتخابية مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية ولضمان إجرائها بنزاهة وحيادية ووفقًا مع القوانين المعمول بها والتي تتوافق مع العهد».²⁶

قانون الانتخابات مقيّد بشكل مفرط للمغتربين حيث يشترط أن «يصوت الناخب باستخدام جواز سفره السوري العادي الساري، والذي يحمل ختم الخروج من الحدود السورية».²⁷ هذا في الواقع يمنع أجزاء كبيرة من المغتربين من المشاركة، بالنظر إلى أن أولئك الذين فروا عادة ما يفتقرون إلى جوازات سفر صالحة مع وجود ختم خروج. وهذا في الواقع استبعاد انتقائي لصالح النظام. يُحرم الناخبون من حق المشاركة في الانتخابات، والاقتراع العام عرضة للخطر.²⁸ وجد استطلاع IFES أن ما يقرب من 80 في المائة من المستجيبين يعتقدون أنه سيكون من الأفضل لأفراد الشتات أن يكونوا قادرين على التصويت دون الحاجة إلى جواز سفر ساري المفعول مع ختم خروج.

ينص القانون السوري على أنه يجوز لوكلاء المرشحين حضور التصويت لكنه لا ينص على وجود مراقبين مستقلين أو وصول وسائل الإعلام لتغطية تصويت المغتربين.²⁹ لا يتوافق هذا مع التفسير الرسمي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على أنه «يجب أن يكون هناك فحص مستقل لعملية التصويت والفرز.³⁰ هناك فجوة أساسية أخرى تتمثل في الافتقار إلى متطلبات الشفافية من أي نوع، مما يزيد من مخاطر الممارسات السيئة والفساد. لا يتم توفير المعلومات التي تهم الجمهور، بما يتعارض مع التفسير الرسمي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأحكام الاتفاقية لمناهضة الفساد.³¹ لا توجد أيضاً أحكام لحماية البيانات أو حقوق الخصوصية للناخبين المغتربين.³² وهذا يمثل مشكلة خاصة بالنظر إلى مدى وصول النظام، والظروف المعيشية التعيسة للمغتربين، وانعدام الثقة على نطاق واسع، وعدم القدرة على الوصول إلى سبل الانتصاف والتعويض.

لا يتضمن التشريع أي آلية للشكاوى أو تسوية المنازعات للمغتربين؛ لذلك، فإن الحق في الانتصاف غير منصوص عليه.³³ علاوة على ذلك، فإن التشريع الانتخابي يقصر الشكاوى على المرشحين، ولا ينص على الناخبين. أضيف إلى ذلك، يتم تقديم الشكاوى إلى نفس الهيئة التي لديها مسؤوليات إشرافية على الانتخابات،³⁴ وبالتالي لا توجد آلية للفصل المستقل.³⁵

السفارة و ترتيبات البلد المضيف

السفارة وترتيبات البلد المضيف

استخدام السفارات للتصويت

يُعد قصر تصويت المغتربين على السفارات مشكلة لأسباب متعددة. أولاً، ليس من المجدي ببساطة أن يصوت عدد كبير من الأشخاص في مكتب سفارة واحد في يوم واحد. في بعض البلدان، لا يمكن لعدد محدود من موظفي السفارات إدارة عملية التصويت (يوفر الملحق 1 بيانات الشتات حسب البلد). علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الطبيعة السياسية للنشاط إلى تضخيم المخاطر الأمنية لمثل هذا الحشد من الناس.

والمشكلة الثانية هي أن المغتربين يتشتتون عادة إلى أجزاء مختلفة من البلد المضيف، بدلاً من أن يتركزوا في العاصمة. قد يحتاج الأشخاص الذين يعيشون بعيداً عن العاصمة إلى السفر لمسافات طويلة لا تتطلب الوقت والنفقات فحسب، بل تتطلب أيضاً المخاطر الأمنية. في حين أن بعض السفر أمر لا مفر منه للتصويت الشخصي في الشتات، يمكن تخفيف العبء إذا تم التصويت في أكثر من مكان واحد في بلد مضيف. من المحتمل أن يكون توفير الخدمات بشكل مركزي مشكلة إذا تم التصويت في تركيا وألمانيا، بالنظر إلى أن ما يقدر بنحو 10 في المائة فقط من سكان الشتات في تركيا يعيشون في اسطنبول ونسبة أقل في برلين.

المشكلة الثالثة هي أن موظفي السفارة يديرون الاقتراع، وهم - والمبنى نفسه - جزء من الحكومة السورية. هذا الأمر الواقع يستثني الناخبين الذين لا يريدون التعامل مع النظام. المشكلة عويصة بشكل خاص بالنظر إلى أن الغالبية العظمى من المغتربين قد فروا من هذا النظام.

في عام 2020، وثق المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) تصرفات العديد من السفارات التي ترصد وترهب المغتربين السوريين، مشيراً إلى أن هذا البحث قدم «لمحة عن شبكة أكبر من المراقبة التي ترعاها السفارات»³⁶. في استطلاع أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطنين لعام 2020، أفاد 82.1% من المشاركين أنهم لم يشعروا بالأمان عند التصويت في السفارات السورية³⁷.

أكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من قبل IFES والمشاركين في الاستطلاع هذا القلق، وعلقوا، على سبيل المثال، على أن «السفارات السورية هي أفرع أمنية للنظام» و «هناك انعدام ثقة مطلق في جهاز النظام». وجدت أبحاث IFES أن «السفارات السورية يجب ألا تكون مركزاً استخباراتياً لحكم الرئيس الحالي، وإذا بقيت كذلك فمن الأفضل عدم المشاركة في الانتخابات». يعتقد أقل من 5% من المشاركين في استطلاع IFES أن السلطات السورية يجب أن تدير عملية التصويت في المستقبل، و 10% فقط اعتقدوا أن التصويت يجب أن يتم في السفارات.

أخيراً، قصر تصويت المغتربين على السفارات يستثني المغتربين في البلدان التي لا يوجد فيها تمثيل دبلوماسي لسوريا. تشمل البلدان التي ليس لديها سفارات ولكن بها شتات سوري كبير كندا والدنمارك والمملكة العربية السعودية (انظر الملحقين 1 و 2). في حين أن موقع وزارة الخارجية و شؤون المغتربين (MFAE) لا يوفر معلومات محدثة، فإن التحديث الأخير يحدد التمثيل الدبلوماسي في 46 دولة وثلاث منظمات دولية (انظر الملحق 2)³⁸. لا يزال هناك عدد غير معروف من القنصليات والقنصليات الفخرية، وبعضها على الأقل لديه تصويت للشتات.

ترتيبات البلد المضيف

تتمتع البلدان المضييفة بالسلطة التقديرية للاعتراض على طلب السفارة بإجراء تصويت شخصي، وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية التي تم التصديق عليها على نطاق واسع. تصف اتفاقية فيينا وظائف وحقوق وواجبات المكاتب القنصلية «للدول المرسلّة» و «الدول المستقبلة»³⁹. لا تشير قائمة الوظائف القنصلية المعترف بها إلى التصويت الشخصي. تخضع أحكام «أي وظائف أخرى» للاعتراض من قبل الدولة المستقبلة⁴⁰. يتوقع البروتوكول الدبلوماسي أن تبلغ السفارة الدولة المضييفة بنيتها إجراء التصويت في سفارتها. لا يُطلب من البلد المضيف تقديم موافقة صريحة ولكن قد يعترض.

رفضت تركيا وألمانيا (اللتان تستضيفان معاً أكثر من نصف الشتات السوري) الاتفاق على التصويت لانتخابات الرئاسة السورية لعام 2021 في إطار النظام الحالي. أوضحت كندا أنها لم تتلق طلباً للتصويت في البلاد - ولن توافق على ذلك⁴¹. تشمل أسباب رفض الإذن الاعتراضات السياسية على عملية تفتقر إلى المصادقية ولا تتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254، وقضايا الأمن والحماية المحتملة، واحتمال رد فعل عنيف من الجمهور في البلد المضيف. قد يكون لدى بعض البلدان المضييفة الأخرى مخاوف ولكنها لم تعترض على تجنب تقويض العلاقات القنصلية المتبادلة وإمكانية تصويت الشتات في المستقبل بموجب ترتيبات مختلفة.

أعلنت البعثات الدبلوماسية السورية في تركيا وألمانيا تسجيل الناخبين (والتصويت في ألمانيا) على مواقع السفارات. ومع ذلك، لم يتم الاقتراع⁴² (ولم يحدث التصويت في أي من البلدين لانتخابات 2014 الرئاسية).

اتبعت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السورية نهجاً واسعاً لاستخدام كلمة «سفارة» في تشريعاتها وتضمنت القنصليات (كما هو الحال في جنيف، سويسرا) وبعض القنصليات الفخرية، حتى في حالة عدم وجود سفارة في بلد ما (على سبيل المثال، أستراليا)⁴³. لا يوفر موقع الوزارة MFAE الإلكتروني قائمة محدثة بالتمثيلات الدبلوماسية السورية التي من شأنها أن تسمح بالتحقق من حدوث تصويت المغتربين (أو عدمه).

شوهدت بعض التناقضات في تصويت الشتات السوري في سفارات دول أخرى. على سبيل المثال، دعت السفارات في ماليزيا وبيلاروسيا والقنصليات الفخرية في أستراليا السوريين في الدول المجاورة للتصويت هناك. حيث يبقى الأساس المنطقي لهذه الممارسة غير واضح⁴⁴.

أفادت العديد من السفارات بالاتصال بسلطات البلد المضيف بشأن أحكام COVID-19. على سبيل المثال، ذكرت السفارة في فنزويلا أنها أجرت ترتيبات مع السلطات المعنية، وأشارت السفارة في ماليزيا إلى خطاب أرسلته إلى أقسام الشرطة لطلب الوصول والحركة⁴⁵.

إدارة الانتخابات

إدارة الانتخابات

التدبير الانتخابي

لا ينص الإطار القانوني في سوريا على إدارة انتخابية مستقلة يمكن أن تعمل بحيادية. بدلاً من ذلك، هناك تقسيم اسمي إلى حد ما للمسؤوليات بين مختلف الهيئات - لا يعمل أي منها بشكل مستقل عن الحكومة. يتفاقم غياب الاستقلال الهيكلي بسبب عدم وجود أحكام تشريعية للشفافية وتدابير أخرى لتعزيز الاستقلال الوظيفي⁴⁶. ثمة قضية أخرى وهي أن أحد فروع الحكومة، وزارة الخارجية و المغتربين، هو المسؤول عن تصويت المغتربين، مرة أخرى مع عدم وجود ضوابط كافية.

الأدوار المؤسسية غير واضحة، وكذلك الإجراءات التي تضعف المساءلة في العملية. يميز التشريع بين «الإشراف» الانتخابي و «الإدارة» دون الخوض في تفاصيل أي منهما. من حيث المبدأ، يفوض الدستور المحكمة الدستورية العليا للإشراف على الجوانب الرئيسية للانتخابات الرئاسية، مثل متطلبات الترشح والأهلية، ومعالجة النتائج والفصل في النزاعات. اللجنة الانتخابية القضائية العليا (SJEC) هي المسؤولة عن إدارة الانتخابات الرئاسية. تتم التعيينات في كل من هاتين الهيئتين القضائيتين، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل الحكومة. تتحمل وزارة الداخلية أيضاً مسؤولية بعض العناصر الانتخابية، بما في ذلك قائمة الناخبين، والتوثيق الانتخابي، والأمن، ودعم تكنولوجيا المعلومات، والمواد الانتخابية واللوجستيات.

لا توجد مواصفات قانونية تصف كيف ينبغي لوزارة الخارجية والمغتربين أن تدير تصويت المغتربين⁴⁷. لا توجد إشارة إلى مسؤوليات السفارات تجاه اللجنة القضائية الانتخابية العليا ووزارة الداخلية. لا توجد متطلبات للشفافية و فقط أحكام محدودة للغاية للتدقيق (و فقط من قبل الوكلاء). ينطوي هذا الإطار على مخاطر وجود ترتيبات غير مرضية وغير واضحة، وتضارب بين الدول، وممارسات فاسدة، وما ينتج عن ذلك من نقص في ثقة الناخبين.

من الناحية العملية، لا يوجد تفصيل عام لإجراءات تصويت المغتربين، والتي يجب أن تغطي المسائل الأساسية مثل كيفية تجميع قائمة الناخبين، وكيفية تنظيم الاقتراع، وما هي المعلومات العامة التي ينبغي نشرها، وكيف ينبغي عد الأصوات والنتائج. لم تجد المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية أي دليل على تدريب موظفي السفارة الذين يعملون كمسؤولين عن الانتخابات.

المعلومات العامة و تثقيف الناخبين

كانت المعلومات التي تم الحصول عليها من السفارات لهذا التقييم غير كافية وغير متسقة. لم يتم تقديم أي معلومات بخصوص الأساسيات مثل عدد ومواقع مراكز الاقتراع، وعدد الناخبين المسجلين، والإقبال أو بيانات النتائج. كان توعية الناخبين ناقصاً، وبدت المعلومات حول متطلبات التسجيل والتصويت غير متسقة وغير كاملة. لذلك، ليس من المستغرب أن تعبر التعليقات عبر الإنترنت من الناخبين عن الارتباك بشأن مسائل مثل الفرق بين التسجيل والتصويت، والإجراءات ذات الصلة.

وبالمثل، وجدت بيانات مسح IFES أن الناس لا يعرفون المعلومات الأساسية مثل تاريخ تصويت الشتات. كانت بعض إعلانات السفارة مختصرة للغاية، حيث تقول فقط، على سبيل المثال، «الخميس في مقر السفارة من الساعة 7:00 صباحًا»⁴⁸، دون تحديد وقت الإغلاق أو المتطلبات القانونية لإحضار جواز سفر ساري المفعول مع ختم خروج أو تضمينه في قائمة الناخبين المسجلين.

لم يكن هناك دليل على بذل جهود لتقديم معلومات للفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مثل النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة. أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى الحاجة إلى مثل هذه المعلومات لمواجهة الممارسات التقليدية الممثلة في ترك النساء في المنزل وأفراد الأسرة الذكور لاتخاذ قرارات بشأن المشاركة في الانتخابات ومن يصوتون. أفاد 14.4 في المائة فقط من المشاركين في استطلاع الرابطة السورية لكرامة المواطنين لعام 2020 أن المعلومات الانتخابية التي تلقوها جاءت في المقام الأول من مصادر رسمية؛ 70.1 بالمائة قالوا إنهم لا يثقون بالمعلومات التي لديهم حول العملية الانتخابية وظروفها⁴⁹. في ظل عدم وجود معلومات رسمية موثوقة، وجد الاستطلاع أيضاً أن الأشخاص سعوا للحصول على المعلومات في المقام الأول من وسائل التواصل الاجتماعي، ثم الأصدقاء ثم وسائل الإعلام. وبالمثل، وجد استطلاع IFES أن المصدر الرئيسي لمعلومات المستجيبين حول الانتخابات جاء بترتيب تنازلي، من وسائل التواصل الاجتماعي، والأصدقاء، ووسائل الإعلام، ثم من السفارات.

تسجيل الناخبين

تسجيل الناخبين

إطار عمل تسجيل الناخبين

على الرغم من أن التقييد بالإطار القانوني لتسجيل الناخبين بدأ مفتقدًا للانتخابات الرئاسية لعام 2021، إلا أنه يجب النظر في حدوده في ضوء الانتخابات المستقبلية والإصلاحات اللازمة. في الواقع، فإن متطلبات الأهلية العامة للسوريين للتصويت تستثني السكان النازحين. أولاً، يمنع القانون المدانين بارتكاب «جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو ما يزعزع ثقة العامة»⁵⁰. يمكن أن يؤثر هذا التقييد بشكل خاص على أولئك الذين تم تهجيرهم قسراً، بالنظر إلى أن أنشطتهم أو آرائهم الفعلية أو المتصورة المناهضة للنظام قد تكون قد أدت إلى إدانات. تشير ورقة بحثية حديثة نشرتها كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية إلى أن القيد «ينطبق على العديد من اللاجئين الذين حُكم عليهم غيابياً، سواء وفقاً لأحكام قانون العقوبات أو قانون مكافحة الإرهاب، وهي أحكام ستُنزع لهم القدرة على ممارسة حقهم في التصويت»⁵¹.

إن أوجه القصور الواضحة وإساءة استخدام النظام القانوني السوري تجعل المواطنين عرضة لخطر الإدانات التي لا داعي لها وما يترتب على ذلك من حرمان من حق التصويت⁵². علاوة على ذلك، يتمتع وزير العدل بسلطة تقديرية واسعة لتحديد ما يوصف بأنه جناية أو جنحة مخلة بالشرف، مما يخلق إمكانية التطبيق التعسفي والانتقائي. مثل هذا الاستبعاد الكاسح، الذي يفتقر إلى التدابير المتناسبة، يتعارض مع تفسير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ذكرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن أسباب الحرمان من الحق في التصويت يجب أن تكون «موضوعية ومعقولة» وأن «الإدانة بارتكاب جريمة هي أساس لتعليق الحق في التصويت، وفترة هذا التعليق» يجب أن تكون متناسبة مع الجرم والحكم⁵³.

ثانياً، في حين أن حصر التصويت على المواطنين أمر معقول، فإن هناك خطر استبعاد انتقائي⁵⁴ في سياق الشتات السوري. يتمتع وزير الداخلية بسلطة تقديرية واسعة لمنح واقترح التجريد من الجنسية. وتشمل الأسس القانونية لهذا الأخير اكتساب جنسية أجنبية دون إذن الوزير؛ أن تكون موظفًا لدى دولة أجنبية وعدم الامتثال لأمر الوزير بترك هذا العمل؛ واستقرارهم في دولة غير عربية لأكثر من ثلاث سنوات وعدم الرد على إشعار العودة إلى سوريا⁵⁵.

من حيث المبدأ، يواجه المغتربون السوريون عقبة إدراجهم في السجل الانتخابي العام (GER) في سوريا ثم الحاجة إلى إدراجهم في قائمة الناخبين المسجلين بالسفارة⁵⁶. لا تصف الأحكام التشريعية الخاصة بتجميع سجل التسجيل الإجمالي العملية في الواقع. من الناحية العملية، لم يكن لدى سوريا عملية تسجيل الناخبين أو قائمة الناخبين قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2021. أي بيانات وإحصاءات للناخبين وردت في تصريحات المسؤولين صادرة عن السجل المدني ولا تشير إلى وجود عدد كبير من السوريين في الخارج أو في مناطق خارج سيطرة الحكومة. علاوة على ذلك، لا يعتبر السجل المدني سجلاً دقيقاً لمعلومات المواطنين - خاصة بالنسبة لأولئك الذين غادروا سوريا قبل أن يبلغوا من العمر ما يكفي لإدراجهم في السجل المدني أو GER. هناك مشكلة أخرى تتمثل في أن الأشخاص الذين يفرون من بلد ما يفقدون هويتهم الشخصية في كثير من الأحيان. وجد استطلاع IFES أن ما يقرب من واحد من كل أربعة مشاركين ليس لديه أو يعرف رقم هويته الوطنية. بشكل عام، يمكن أن تؤثر مشاكل التوثيق هذه بشكل خاص على النساء.

تسجيل السفارة للناخبين من حيث الممارسة

في الممارسة العملية، كان تجميع قوائم السفارات للناخبين المسجلين عملية غامضة، تفتقر إلى أي معلومات من شأنها تمكين المساءلة العامة. لم يتم نشر أي بيانات بشأن عدد الناخبين المسجلين في كل سفارة أو عدد الطلبات، مما في ذلك الطلبات المرفوضة. يبدو أنه لا توجد طريقة للناخبين لتأكيد إدراجهم في سجل التسجيل أو قائمة السفارات.

وصف من تمت مقابلتهم المعلومات العامة من السفارات حول تسجيل المغتربين للتصويت بأنها غير فعالة. أعلنت معظم السفارات عبر الإنترنت أن التسجيل مفتوح (القليل منها لم يفعل ذلك، على الرغم من وجوده عبر الإنترنت)⁵⁷. ومع ذلك، لم يبلغوا عن المتطلبات القانونية الأساسية، مثل جواز سفر ساري المفعول، أو الاستثناءات القانونية المتعلقة بالجنسية والجنابات واستبعاد الإعاقات الذهنية أو النفسية الاجتماعية⁵⁸. بشكل عام، كانت المشاركة عبر الإنترنت منخفضة - كانت بضع عشرات من التعليقات والمشاركة نموذجية في العديد من الأماكن، على الرغم من أن المشاركة في لبنان كانت أعلى⁵⁹.

كانت المعلومات غير متسقة حول كيفية إضافة اسم الفرد إلى قائمة الناخبين المسجلين، بما في ذلك البيانات المطلوبة. تم استخدام نماذج Google في 12 حالة⁶⁰؛ طُلب من أعضاء الشتات في العراق إرسال البيانات عبر WhatsApp، وتم توجيه الموجودين في تركيا لتقديم نسخ من جوازات السفر عبر البريد الإلكتروني، وتم استخدام نموذج ورقي في فنزويلا. ذكر المستجيبون أحياناً زيارات السفارات الشخصية.

على الرغم من وجود نافذة قياسية مدتها 14 يوماً لتقديم الطلبات (من 12 إلى 25 أبريل)، بدأ الموعد النهائي مرثاً ثم اسمياً في النهاية ولم يتم تطبيقه فعلياً. وأشارت سفارة الإمارات العربية المتحدة إلى أنه «سيتم تمديد التسجيل حتى نهاية يوم 2021/04/26 وسيتم وضع الأسماء التي سيتم استلامها بعد هذا التاريخ على قوائم منفصلة للنظر فيها»⁶¹. أعاد التمثيل في سويسرا فتح باب التسجيل للناخبين في 18 مايو / أيار⁶²، وأعدت السفارة في بيروت فتح باب التسجيل في 25 مايو / أيار لمن يريدون التصويت في سوريا في اليوم التالي⁶³.

شارك المستجيبون توقعات مشتركة بأن التصويت يمكن أن يتم دون تسجيل مسبق مع السفارة. لم تقدم أي معلومات للإشارة إلى وجود قوائم معدة؛ تظهر الصور المأخوذة من تصويت الشتات أن القوائم يتم تجميعها على الفور مع وصول الأشخاص للتصويت. أدى الافتقار الفعلي لشرط التسجيل مقدماً إلى جهود متواصلة من قبل البعض لتعظيم معدلات المشاركة.

أفاد السفراء بتسجيل أعداد كبيرة من الأشخاص في قوائم السفارات لكن لم يقدموا أي بيانات تدعم مزاعمهم. على سبيل المثال، أشار السفير في إيران إلى «60 بالمائة من إجمالي عدد الجالية السورية في إيران» و «95 بالمائة» تم ذكرها للهند⁶⁴.

لا توجد أحكام قانونية لحماية بيانات المغتربين أو خصوصيتهم. وهذا يتعارض مع متطلبات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتفسير الرسمي، الذي يتطلب من الدول اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم استخدام المعلومات الشخصية لأغراض لا تتوافق مع العهد⁶⁵.

يؤدي الافتقار إلى مثل هذه الحماية إلى خطر الأعمال الانتقامية أو الإساءات عن أعمال انتقامية - وهو مصدر قلق خاص للسكان النازحين قسراً الذين قد يخشون الوصول غير المرغوب فيه للدولة. علق الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على نقص المعلومات حول كيفية تخزين البيانات أو مشاركتها. وأشار أحدهم إلى أن «المواطنين السوريين يخشون تقديم دليل على أنهم يعيشون في دولة أوروبية. فهم يعتقدون أنهم قد يحاسبون على مغادرتهم [سوريا] بطريقة غير رسمية. يمكن أن تشمل العواقب مصادرة الممتلكات أو إلغاء الجنسية».

في سياق إدارة النظام للانتخابات، ونقص حماية البيانات والمعلومات غير الكافية، انتشرت شائعات، لكن التصحيحات لم تكن وشيكة. على سبيل المثال، أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم سمعوا عن حوافز التصويت، والعفو عن الإدانات الجنائية، والجرائم المقدمة مقابل طلبات التصويت؛ كما أبلغ البعض عن أعمال تهريب وتهديدات (انظر أدناه).

فترة الحملات (الانتخابية)

فترة الحملات (الانتخابية)

إطار عمل الحملات الانتخابية

لا ينص القانون السوري على أحكام حملة محددة للشوات. تزامنت الانطلاقة الرسمية للحملة الانتخابية مع حملة داخل البلاد في 16 مايو / أيار، وفقا لما أعلنته المحكمة الدستورية العليا. سمح هذا الإطار الزمني بأربعة أيام فقط من حملات الشوات، قبل التصويت في 20 مايو (سنة أيام قبل التصويت داخل البلد). ينص قانون الانتخابات على أن الدعاية الانتخابية يجب أن تتوقف قبل 24 ساعة من يوم الانتخابات، دون توضيح ما إذا كان وقف الدعاية الانتخابية يبدأ قبل 20 مايو (يوم الانتخابات للشوات) أو 26 مايو⁶⁶، بالنسبة للانتخابات الرئاسية. ثلاثة أو أربعة أيام لا تترك للناخبين الوقت الكافي للتعرف على المرشحين ومواقفهم والتداول بشأن خياراتهم.

فترة الحملات الانتخابية من حيث الممارسة

ركزت فترة الحملة الانتخابية على حمل الناس على التصويت بدلاً من تمكين الناخبين من الاختيار بين المتنافسين. وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أنه، في ضوء الافتقار الفعلي للمنافسة، كان النظام يحاول اكتساب الشرعية من خلال الإقبال، سواء في عدد الناخبين أو انتشارهم الجغرافي، من خلال إظهار الدعم المزعوم عبر الشوات.

أكدت الرسائل والتعليقات الواردة من سوريا بشكل نموذجي على الواجب الوطني، ودعت السوريين إلى المشاركة في الانتخابات. تضمنت أنشطة الحملة بعض الأنشطة التي نظمها قادة الأعمال في لبنان ومصر؛ ومع ذلك، أثرت أسئلة حول الدعم المحتمل من النظام⁶⁷. في لبنان، أظهرت المسيرات المنتظمة دعم الرئيس الأسد⁶⁸.

قدم من تمت مقابلتهم وممثلو جماعات حقوق الإنسان تقارير موثوقة عن الإغراءات والترهيب والانتقام. كانت معظم هذه الجهود لزيادة إقبال الناخبين، لكن بعضها كان يهدف إلى ردع المشاركة. مثل هذا الضغط على ناخبي الشوات، وغياب الإجراءات للتغلب على هذه المشاكل، لا يتوافق مع التفسير الرسمي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على أن «الأشخاص الذين يحق لهم التصويت يجب أن يكونوا أحراراً في التصويت لأي مرشح في الانتخابات... وأن يكونوا أحراراً في تقديم الدعم أو معارضة الحكومة، دون تأثير غير مبرر أو إكراه من أي نوع قد يشوه أو يمنع التعبير الحر عن إرادة الناخب. يجب أن يكون الناخبون قادرين على تكوين آراء مستقلة، خالية من العنف أو التهديد بالعنف أو الإكراه أو التحريض أو التدخل المتلاعب من أي نوع»⁶⁹.

وصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم باستمرار مجموعة من الإجراءات القسرية، على الرغم من عدم التحقق منها. سمعت IFES عن مطالبة الناخبين المحتملين بتسليم وثائق هويتهم، أو تقديم معلومات شخصية لاستخدامها في التصويت أو إضافة أسمائهم إلى سجل التصويت إذا أرادوا استلام وثائق من السفارة. قيل للبعض إنهم سيفقدون ممتلكاتهم في سوريا إذا لم يشاركوا، وبالتالي يتخلون عن فرصة العودة ويعرض أفراد الأسرة في سوريا لخطر التدايعات. كما أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من قبل المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية في العديد من البلدان إلى مخاوف بشأن

المراقبة، خوفاً من الإبلاغ عن الفشل في إظهار الدعم العام للنظام. كما ذكر المستطلعون ضغوط الأحزاب وشبكات المخابرات، مما في ذلك الشبيحة (الميليشيات السورية التي ترعاها الدولة). وتضمنت الإجراءات وعوداً بالعودة إلى سوريا دون مضايقة والحصول على الأوراق والوثائق.

في لبنان، لاحظ مركز الوصول لحقوق الإنسان تعرض أفراد من الشتات لضغوط بسبب افتقارهم إلى الإقامة القانونية، ويعانون من ظروف معيشية صعبة ويخشون الاعتقال والترحيل إلى سوريا.⁷⁰ وذكرت التقارير أن ثلاثة أشخاص تعرضوا للاختطاف والضرب من قبل الأحزاب السياسية اللبنانية لرفضهم الكشف عن أسماء اثنين من المرتبطين بها تلقوا تهديدات مستمرة. كما لوحظت تهديدات مباشرة ضد مدراء مخيمات اللاجئين والأشخاص المشاركين في أنشطة المجتمع المدني في محاولة لإجبارهم على الضغط على اللاجئين لإضافة أسمائهم إلى قوائم التسجيل والتصويت. وتحدثت تقارير إضافية عن اجتماعات في مخيمات في لبنان، تتعلق ظاهرياً بالمساعدات خلال شهر رمضان ولكنها في الواقع تتعلق بالتصويت إضافة إلى التخويف، مما في ذلك تصوير الحاضرين في المخيمات، طالب الناس ببيانات من اللاجئين وهددوا أمنهم ومساكنهم.⁷¹ وشمل ذلك الانتقام القبض عليهم والترحيل وإخلاء المنطقة والفصل من العمل والخطف والضرب وحرق المخيمات.⁷²

أشار أحد الذين تمت مقابلتهم في وسائل الإعلام في لبنان إلى أن «العديد من السوريين الذين يعيشون في المستوطنات في جميع أنحاء البلاد من المحتمل أن يصوتوا خوفاً من أنهم إذا لم يفعلوا ذلك، فسيتم إبلاغ النظام أو الأحزاب الموالية للنظام من قبل عملاء المخابرات وسيواجهون الانتقام - حتى إذا لم يهددهم أحد صراحة»⁷³. صرحت هيا أتاسي، من الرابطة السورية لكرامة المواطنين، أنه يجب حماية السوريين ليس فقط من العودة القسرية، ولكن أيضاً من التصويت القسري.

تلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان تقارير من لاجئين سوريين تفيد بأنهم يتعرضون لضغوط للتصويت⁷⁴ في يوم الانتخابات، أوضح المتحدث باسم المفوضية أن التصويت هو اختيار شخصي ولا يؤثر على المساعدة الإنسانية للمفوضية والحماية⁷⁵.

انتشرت شائعات عن أعمال انتقامية تهدف إلى ردع التصويت. كان أبرزها التساؤل حول وضع اللاجئين أو ما يعادله من الناخبين الذين يُنظر إلى أفعالهم على أنها دعم لنظام الأسد. كان ذلك واضحاً عشية الانتخابات، عندما دعا سمير جعجع من حزب القوات اللبنانية وزارتي الداخلية والدفاع اللبنانية إلى الحصول على قوائم الناخبين وإلزامهم بمغادرة لبنان، لأن النظام السوري لم يعد مصدر تهديد لهم⁷⁶.

الاقتراع

الاقتراع

افتقر الاقتراع إلى أبسط الضمانات والضوابط اللازمة للعملية الانتخابية. استمر تعرض المغتربين للضغط والترهيب، وذلك في المقام الأول لإجبارهم على المشاركة في الانتخابات. لا يتماشى هذا مع متطلبات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لإجراء انتخابات «حقيقية» أو بالنسبة للدول الأطراف في الاتفاقية «لضمان التعبير الحر عن إرادة الناخبين»⁷⁷.

على الرغم من هذه العيوب الأساسية، شدد رئيس الهيئة القضائية العليا للانتخابات على أن العملية الانتخابية في السفارات تسير بسلاسة وشفافية ونزاهة⁷⁸. وأشار إلى أن السوريين في الخارج أثبتوا شعورهم بالانتماء والالتزام بوطنهم الأم.

مواقع الاقتراع

لم يتم توفير معلومات نظامية مركزية حول مراكز الاقتراع. يحول عدم وجود قائمة نهائية بأماكن الاقتراع دون تقييم المساءلة الانتخابية الأساسية. وهو يثير احتمال إضافة مواقع اسمية إضافية، مع عدم وجود وسيلة للتأكد من أن الاقتراع قد تم بالفعل. تشير إعلانات السفارات عبر الإنترنت وتقارير وسائل الإعلام الحكومية إلى أن التصويت قد تم في 47 موقعاً في 44 دولة (انظر الملحق 2). ومع ذلك، في يوم الانتخابات، أفاد عضو في اللجنة القضائية العليا للانتخابات SJEC على ORTAS، مديح التلفزيون والراديو الرئيسي، أنه اعتباراً من الساعة 3:00 مساءً، في 19 مايو، 67 سفارة أو قنصلية مؤكدة تنظم الاقتراع. وعلق بأن هذا العدد يمكن أن يزداد. أشارت وزارة الخارجية في 23 مايو أن التصويت جرى في 46 موقعاً⁷⁹. هذا الترتيب الفضفاض لمواقع الاقتراع لا يتوافق مع الإدارة الانتخابية الموثوقة.

الإجراءات

لم يتم تطبيق أي من الضمانات التي تعتبر عناصر قياسية من الاقتراع أثناء تصويت الشتات. لم يتم الالتزام دائماً بالمتطلبات التشريعية. تصور الصور التي عرضتها وكالة الأنباء السورية (سانا)، ووكالة الأنباء الرسمية، ووسائل إعلام أخرى، مجموعة متنوعة من المشاكل منها ما يلي⁸⁰:

- « ليس من الواضح أنه تم استخدام قوائم الناخبين المعدة مسبقاً، خلافاً للمتطلبات التشريعية. بدلاً من ذلك، تمت إضافة الأسماء إلى القائمة عندما صوت الأشخاص. بدون قائمة مجمعة مسبقاً، هناك خطر من تصويت الأشخاص عدة مرات، حيث لا يتم شطب أسمائهم من القائمة.
- « لم يتم استخدام الحبر الذي لا يمحو لتمييز أصابع الأشخاص الذين صوتوا لمنع تكرار التصويت. وهذا يشكل خطراً خاصاً في البلدان التي بها عدد كبير من المغتربين (على سبيل المثال، لبنان) ويزيد من تفاقم الافتقار إلى الضمانات في هذه العملية.
- « لم تكن جوازات السفر مطلوبة أو يتم فحصها باستمرار للتأكد من صحتها وختم الخروج، خلافاً للمتطلبات التشريعية. في بعض الأحيان، تم استخدام بطاقات الهوية الشخصية، ولكن ليس من الواضح أنه تم التحقق منها دائماً.
- « لم تكن صناديق الاقتراع موحدة وتستخدم أنواعاً مختلفة من الأختام، مع تفاوتات عالية. في بعض

المرشحين فقط، بدون أسماء أو معلومات أخرى. كان هذا إشكاليًا بشكل خاص نظرًا لأن الناخبين لم يكن لديهم أكثر من أربعة أيام للتعرف على المرشحين، مما أدى إلى إضعاف أولئك الذين كانوا أقل شهرة.

لم تكن السرية محمية دائمًا؛ في بعض الأحيان، كان الناس يصوتون علانية أمام الآخرين.

لم يكن وكلاء المرشحين حاضرين لتقديم فحص أساسي لعملية الاقتراع.

الحالات، كان من الممكن رفع الأغصية وإضافة أوراق الاقتراع إلى الصندوق (حشو صندوق الاقتراع).

- « كانت أوراق الاقتراع فضفاضة وتفتقر إلى السمات الأمنية ولم تكن موحدة. لذلك، كان الاستنساخ السهل ممكنًا، مما أتاح حشو صناديق الاقتراع. كانت بعض أوراق الاقتراع ملونة بينما كانت أوراق أخرى باللونين الأبيض والأسود، وتم إدراج المرشحين الثلاثة في طلبات مختلفة على أوراق الاقتراع المستخدمة في نفس الوقت في نفس الموقع. عادةً ما يتم عرض صور



كلتا الصورتين: تباين في أوراق الاقتراع (مع اختلاف ترتيب المرشحين في الصورة). على اليمين: بطاقة هوية مستخدمة بدلاً من جواز سفر (لاحظ أن الناخب ميز ورقة الاقتراع بالدم).



على اليسار: قائمة الناخبين التي يتم تجميعها على الفور؛ أوراق الاقتراع السائبة (مع تصوير المرشحين بترتيب مختلف وأكوام مختلفة). على اليمين: صندوق اقتراع غير مختوم؛ لم يتم تمييز إصبع الناخب بحبر لا يمحو.

بالنظر إلى مثل هذه الإجراءات غير الملائمة، ليس من المستغرب أن يلاحظ المراقبون التصويت من قبل أشخاص غير مؤهلين وأفراد أدلوا بأصوات متعددة⁸¹. في لبنان، شوهه الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا وهم يدلون بأصواتهم.

لم يتم تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي COVID-19 بشكل نموذجي. بدلا من ذلك، تجمعت الحشود للتصويت. قبل يوم الانتخابات، أكدت بعض السفارات ووسائل الإعلام على التباعد الاجتماعي وارتداء الأقنعة، لكن لم يتم ممارسة أي منهما باستمرار⁸².

ينص القانون السوري على أن اقتراع الشتات يجب أن يتم من الساعة 7:00 صباحًا حتى 7:00 مساءً. حسب التوقيت المحلي للمدينة التي تقع بها السفارة⁸³. وفقًا للقانون، تم الإعلان عن تمديد شامل لجميع الدول لمدة خمس ساعات، حتى منتصف الليل، لتمكين المزيد من الناس من التصويت. ومع ذلك، تم الإعلان في الساعة 3:20 مساءً. التوقيت المحلي لسوريا؛ نظرًا لاختلافات المنطقة الزمنية، تم إغلاق بعض مواقع الاقتراع بالفعل (على سبيل المثال، في أستراليا). في بعض البلدان (على سبيل المثال، فرنسا)، لم يكن التمديد ممكنًا بسبب قيود COVID-19.

بيئة وحيثيات يوم الانتخاب

اتسم الاقتراع في يوم الانتخابات بأنه دليل على الولاء للكثيرين، مما يدل على دعم الرئيس الأسد. وصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والمعلقون العملية عبر السفارات بانتظام على أنها تتعلق بإظهار الولاء للنظام. هيمنت رواية التفاني هذه، مع تناقض ضئيل نسبيًا من قبل جماعات المعارضة التي تشير إلى المشاكل العميقة في العملية الانتخابية. فقط في يوم الانتخابات حدثت بعض حملات المعارضة على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وخرجت مظاهرات في النمسا وفرنسا وألمانيا والسويد وتركيا. كما هو مذكور في تقرير IFES الرئيسي حول الانتخابات الرئاسية السورية لعام 2021، فإن الغالبية العظمى من المشاركة في الحملات الانتخابية على Facebook نشأت من داخل سوريا (حوالي 89 بالمائة من المنشورات)، مما يشير أيضًا إلى انخفاض مستوى المشاركة في الانتخابات بين الشتات السوري الأوسع.

كما هو الحال مع التسجيل، أثرت الديناميكيات المختلفة على قرارات الناخبين بشأن المشاركة في الانتخابات. على سبيل المثال، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى مخاوفهم من أن يؤدي عدم المشاركة إلى حجب الأوراق عن السفارة، وإلغاء ملكية العقارات في سوريا، وفقدان الإذن بدخول سوريا مرة أخرى، وسحب الجنسية بالنظر إلى صلاحيات وزير الداخلية الواسعة⁸⁴. أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات والمشاركين إلى أن الاقتراع في بيئة من المضايقة والتزاحم قد يكون ضارًا بشكل خاص بمشاركة المرأة. تؤثر بيئة التهيب والتهديدات والصراع على قدرة الناخبين على اتخاذ خيارات حرة بشأن المشاركة في الانتخابات أو لمن يصوتون⁸⁵.

كان التهيب أكثر وضوحًا في لبنان، حيث وردت أنباء مكثفة عن ضغوط وإكراه للمشاركة في الانتخابات. رأى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن الظروف المعيشية والقانونية الهشة للشتات السوري في لبنان ومدى نفوذ النظام السوري في البلاد عوامل تساهم في بيئة شديدة الضغط والتهيب للناخبين المحتملين⁸⁶. في مثل هذه الظروف، ليس من الممكن تقييم مدى مشاركة الناخبين في الانتخابات بحرية - أو بشكل عملي، من أجل الحماية الذاتية. وشوهت حشود من الناخبين مع حافلات تنقل الناس من مختلف أنحاء البلاد. امتد طابوران لحوالي ثلاثة كيلومترات. كان الناخبون في الطابور في الغالب من الذكور.



صورة من وكالة سانا للاجئين السوريين يصفون في بيروت للتصويت.

بالإضافة إلى ضغوط المواطنين السوريين، كانت الديناميكيات مع مواطني البلدان المضيفة صعبة، وتكثفت لأن عملية التصويت كان يديرها النظام. لبنان لديه أكبر عدد من الشتات السوري مقارنة بسكان البلد المضيف، وعلاقته مع سوريا مثيرة للجدل إلى حد كبير ومثيرة للانقسام. في هذا السياق، أصبح تصويت الشتات شديد الحساسية؛ يبدو أن أجزاء من سكان البلد المضيف تدعم السلطات السورية، بينما استخدم البعض الآخر عملية التصويت للاحتجاج على النفوذ السوري الأوسع في لبنان. على سبيل المثال، ورد أن حزب الله وجماعات لبنانية أخرى ضغطوا على السوريين للتصويت، بما في ذلك من خلال الخوف من الاعتقال والترحيل أو الإخلاء أو التهديد للمخيمات.

حاولت بعض الجماعات السياسية اللبنانية أيضاً ردع السوريين في لبنان عن التصويت، بحجة أن أولئك الذين صوتوا (وبالتالي دعموا النظام)، لا ينبغي أن يكونوا مؤهلين للحصول على صفة لاجئ. وشملت جهودهم مشادات دمرت المركبات ووردت أنباء عن إصابة سبعة أشخاص على الأقل⁸⁷. في أماكن أخرى، تم الإبلاغ عن إغلاق الشوارع في طرابلس، ليبيا، لمنع الناخبين من العودة إلى منازلهم. تم نشر مثل هذه التهديدات والهجمات على نطاق واسع في وسائل الإعلام السورية، مما ساهم في استجواب البعض حول مدى دعم النظام السوري أو الأطراف التابعة له لتعزيز رواية تعرّض السوريين لعرقلة جماعية في مساعيهم للتصويت.

النتائج وفترة ما بعد الانتخابات

النتائج وفترة ما بعد الانتخابات

معلومات النتائج و الاقبال

أظهرت وسائل الإعلام السورية أعداداً كبيرة من الناخبين يوم الانتخابات في مصر وإيران والعراق ولبنان، لكن ليس في أي مكان آخر. أفاد ممثلو السفارة بوجود إقبال كبير. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي معلومات عن العدد الفعلي للأشخاص الذين صوتوا. أعلنت السفارة السورية في لبنان عن إقبال تقريبي يختلف عما شوهد في الجوار ولا يعكس الوقت اللازم لعملية التصويت. بحلول الساعة 10:00 من صباح يوم الانتخابات، بعد ثلاث ساعات من بدء الاقتراع، أفادت السفارة لوسائل الإعلام أن 10000 شخص قد صوتوا⁸⁸. الرقم التقريبي البالغ 3300 صوت في الساعة هو أعلى بكثير من القدرة التشغيلية للسفارة، بالنظر إلى 20 صندوق اقتراع و 17 مركز اقتراع ورد أنها أعدت ليوم الانتخابات. بحلول الساعة 8:00 مساءً، أبلغت السفارة عن 50000 ناخب، أو 3846 ناخباً في الساعة. حتى لو كان هذا الرقم دقيقاً، فهو أقل من 8 في المائة من سكان الشتات السوري البالغين في لبنان، وفقاً لأرقام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 1.162,305.⁸⁹

بعد أن كان من المقرر إجراء الفرز في السفارات، قدمت وزارة الخارجية فرز أصوات المغتربين إلى وزير العدل و لجنة الانتخابات القضائية العليا⁹⁰. ليس من الواضح سبب مشاركة وزير العدل، بالنظر إلى أن هذا الدور غير مدرج في الهيكل الانتخابي المنصوص عليه قانوناً⁹¹.

في ظل عدم وجود قوائم ناخبين فاعلة، لم يكن هناك ما يمنع أعضاء الشتات السوري من العودة إلى سوريا من أجل التصويت داخل البلاد بعد ستة أيام من تصويت الشتات وبالتالي التصويت مرتين. وبحسب ما ورد أقيمت مراكز اقتراع في جديدة يابوس على الحدود بين سوريا ولبنان وفي أحد المطارات. وأظهرت صور في وسائل الإعلام السورية حشوداً قادمة من لبنان للإدلاء بأصواتهم، بعد أن منعهم البلطجية من التصويت في بيروت في 20 مايو / أيار. أعلن وزير الخارجية السوري حرمان هؤلاء الناخبين من حق التصويت في بيروت بسبب اعتداءات وهجمات⁹².

تم إعلان نتائج الانتخابات في اليوم التالي للتصويت في سوريا. حصل بشار الأسد على 95.1 بالمائة من الأصوات⁹³. لم يتم تقديم أي معلومات عن النتائج المركبة، لذلك لم يكن من الممكن معرفة كيفية حساب الأرقام الإجمالية. لم تكن هناك بيانات عن تصويت المغتربين، بما في ذلك عدد ناخبي الشتات، حيث صوتوا أو عدد الأصوات المدلى بها لكل مرشح. هذا النقص الشديد في الشفافية يسهل الفساد الانتخابي ويحرم المواطنين من حقهم في الحصول على المعلومات⁹⁴. يعكس عدم وجود تقارير عن أي أرقام تدهوراً حتى من الانتخابات الرئاسية لعام 2014، عندما تم الإبلاغ عن ما يقرب من 200000 ناخب في الشتات. تظهر الأرقام الإجمالية إقبالاً كبيراً بشكل غير معقول، كما تمت مناقشته في تقرير IFES الرئيسي حول الانتخابات الرئاسية لعام 2021.

أعرب المحاورون باستمرار عن رأي مفاده أن جائحة COVID-19 لم يكن لها أي تأثير على قرار المشاركة في الانتخابات. وجد استطلاع IFES أن السبب الرئيسي الأكثر شيوعاً حتى الآن لعدم المشاركة هو أن الانتخابات لم تكن «حقيقية». وشملت الأسباب الأخرى (بترتيب تنازلي للوتيرة): انعدام الثقة في السفارة، والخوف من الاضطهاد من قبل السلطات السورية، والقلق من أن المشاركة قد تعرض وضع الفرد في البلد المضيف للخطر. ذكر عدد قليل من المجيبين عدم وجود الوثائق الصحيحة، والمشاكل اللوجستية وعدم المعرفة بالانتخابات. في المقابل، كانت الأسباب الرئيسية التي تم تقديمها للتصويت (بترتيب التكرار) هي حماية الممتلكات في سوريا، وتجنب التقارير أو المشاكل السلبية، والتعبير عن خيار سياسي، والحفاظ على التفاعلات الإيجابية مع السفارة.

قضايا البلد المضيف

في حين أن العدد الدقيق للناخبين غير واضح، فقد تم الإبلاغ عن إجراء التصويت في 44 دولة، بزيادة كبيرة عن 32 دولة في عام 2014. وبحسب ما ورد حدث التصويت لأول مرة في البحرين ومصر والكويت والإمارات العربية المتحدة، وفي أوروبا، في بلجيكا وبلغاريا وفرنسا وسويسرا (انظر الملحق 2). تم الترويج للعدد الأكبر من البلدان التي صوت فيها أعضاء الشتات باعتباره تطبيقاً لموقف سوريا دولياً وتم تقديمه كدليل على شعبية الرئيس الأسد في جميع أنحاء العالم.

في المقابل، كانت هناك انتقادات شديدة لألمانيا من قبل الحكومة السورية لرفضها السماح للمغتربين بالتصويت، على الرغم من عدم وجود انتقادات مماثلة في تركيا، التي لم تسمح أيضاً بالتصويت. أكدت وزارة الشؤون الخارجية وبشكل غير دقيق أن رفض تصويت المغتربين يعد انتهاكاً صارخاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية⁹⁵، وذكرت أنها اعترضت على «الاعتداء السافر على حقوق وحرية السوريين» الذي يفضح «زيف الديمقراطية» وزعمت وسائل إعلام سورية أن ألمانيا وتركيا تدعمان الإرهابيين وتتآمران ضد سوريا. لاحظت روسيا اليوم، «في إغلاق السفارات السورية حول العالم، أوضح تحالف تغيير النظام أنه لا يريد أن يمارس الشعب السوري حقوقه الديمقراطية... إنهم يعلمون أن السوريين سيخرجون بأعداد كبيرة للتصويت لرئيسهم»⁹⁶.

بعد تصويت الشتات في لبنان، ازدادت التوترات مع سكان البلدان المضيفة. وصفت تقارير حملات لطرده الناخبين من شبان في منطقة وادي خالد الحدودية تخريب متاجر يديرها سوريون في المنطقة وصور على وسائل التواصل الاجتماعي لأشخاص مسلحين يهددون الحزب السوري القومي الاجتماعي⁹⁷ (SSNP)، وهو حزب قومي سوري إقليمي. ونظم الحزب السوري القومي الاجتماعي مسيرة يوم 23 مايو دعا فيها الحاضرون إلى مقتل سمير جعجع من القوات اللبنانية. دعت زوجة قنصل فخري سوري في كندا إلى قتل اللبنانيين الذين منعوا أبناء الشتات من التصويت⁹⁸.

السياق الدولي لتصويت الشتات

السياق الدولي لتصويت الشتات

لا تخضع الدول لأي التزام قانوني دولي لتوفير فرص المشاركة الانتخابية لسكان الشتات⁹⁹. ومع ذلك، هناك تركيز دولي متزايد على هذه القضية. يشجع الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM) الدول على تمكين المهاجرين من المشاركة في انتخابات بلدانهم الأصلية¹⁰⁰، يشير الميثاق إلى «تمكين المشاركة السياسية وإشراك المهاجرين في بلدانهم الأصلية، بما في ذلك في عمليات السلام والمصالحة، والانتخابات والإصلاحات السياسية» (فيما يتعلق بالهدف 19).

تُظهر قاعدة بيانات IDEA الدولية للتصويت من الخارج أن 58.3 بالمائة من 216 دولة لديها أحكام للتصويت خارج البلاد (OCV) للمواطنين في الخارج للانتخابات التشريعية، و 41.2 بالمائة للانتخابات الرئاسية¹⁰¹. عادةً ما يكون ذلك من خلال التصويت الشخصي (50.5 بالمائة) أو التصويت بالبريد (24.1 بالمائة). شارك المغتربون في الاقتراع خارج البلاد المباشر على نطاق واسع للتصويت الشخصي في أعقاب حالات النزاع في أفغانستان والبوسنة والهرسك والعراق وليبيا وجنوب السودان وأماكن أخرى.

توصيات لأجل مشاركة الشتات في الانتخابات المستقبلية

يجب معالجة القضايا القانونية والتشغيلية والأمنية العميقة قبل أن يمكن اعتبار أي عمليات انتخابية تشمل الشتات السوري ذات مصداقية. بدون إصلاح سياسي وهيكلية شامل، سيظل الشتات السوري مستبعدًا من العمليات الانتخابية وسيظل عرضة للتلاعب السياسي. يتطلب إرث الترتيبات الانتخابية الحالية إنشاء عملية شرعية لبناء ثقة ناخبي الشتات. قال جميع المشاركون تقريبًا في استبيان الرابطة السورية لكرامة المواطنين لعام 2020 (97 بالمائة) إن الانتخابات التي تستثني النازحين من التصويت أو الترشح للمناصب لا يمكن اعتبارها شرعية. حدد الاستطلاع التغييرات الرئيسية اللازمة لتنظيم الانتخابات محليًا بإشراف دولي (80.2 في المائة)، والتغييرات الإيجابية في الوضع الأمني وقوات الأمن (79.8 في المائة) والإصلاحات الدستورية والقانونية (76.6 في المائة). اتفقت بيانات استطلاع IFES، على أن أكثر من 70% من المستجيبين يعتقدون أنه سيكون من الأفضل للمغتربين السوريين التصويت تحت إشراف الأمم المتحدة (على الرغم من أن واحدًا من كل أربعة تقريبًا قال إنهم لا يعرفون وأن أقل من 5% يفضلون السلطات السورية الحالية).

تستند التوصيات التالية إلى تحليل مشاركة المغتربين في الانتخابات الرئاسية لعام 2021.

1. **وضع إطار دولي متفق عليه للمشاركة الانتخابية للشتات السوري تحت إشراف الأمم المتحدة،** على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254.
2. **الدعوة إلى إدارة الانتخابات في سوريا، بما في ذلك تصويت الشتات، من قبل هيئة مستقلة** تحت إشراف الأمم المتحدة حتى لا يشارك مسؤولو السفارة في إدارة الانتخابات.
3. **إجراء إصلاح جذري للإطار القانوني** لإزالة القيود وتوفير ضمانات انتخابية، مما يضمن فرصاً لعملية عادلة حقاً حيث يمكن للشتات المشاركة في جميع الانتخابات الوطنية (الرئاسية والبرلمانية والاستفتاءات) كناخبين ومرشحين. **تعديل الدستور** لإزالة معايير الأهلية التي تمنع المشاركة **وإصلاح قانون الانتخابات العامة** لإزالة العوائق التي تحول دون المشاركة، ووضع تدابير للنزاهة والمساءلة، وتوفير فرص للانتصاف.
4. **الوصول إلى إجماع سياسي حول القضايا الرئيسية** ذات الصلة بالتصويت في الشتات، مثل الأنظمة الانتخابية التي تمكن المغتربين من المشاركة؛ معايير وتعريفات الناخبين المؤهلين في الشتات؛ مبادئ اختيار البلدان التي سيجري فيها تصويت المغتربين؛ التسجيل الشامل للناخبين؛ تدابير لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية؛ والجدول الزمني والأطر الزمنية للانتخابات التي ستشمل تصويت المغتربين.
5. **إشراك مجموعات الشتات في تطوير الخطط والأنشطة الانتخابية** لزيادة الفعالية وبناء الثقة.
6. **إجراء التخطيط والبحث المبكر** للتصويت في الشتات، وجمع المعلومات بشكل مستقل من البلدان التي يمكن أن يتم فيها التصويت. يجب أن يشمل ذلك مراجعات مواقع الشتات، والوصول إلى وثائق الهوية، ومخاوف المجتمع، والقضايا الأمنية، والقدرة على السفر، ومصادر المعلومات وغيرها من الموضوعات.
7. **إبرام اتفاقيات مع البلدان المضيفة في وقت مبكر بما يكفي** حتى يفهم أعضاء الشتات الفرص التي ستتاح لهم وتحت أي ظروف. الحفاظ على الحوار مع سلطات البلد المضيف حول عدم تدخلها في العملية والدعم الاستباقي، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن والسلامة العامة، و لضمان ألا تشكل المشاركة في الانتخابات خطراً على الوضع القانوني والإقامة، بما في ذلك اللاجئين.
8. **توفير أقصى ضمانات الحماية للمغتربين.** ويشمل ذلك حماية البيانات والخصوصية، والتأكيدات على الإدارة المستقلة للعملية الانتخابية، وتعزيز الأمن، والرسائل من السلطات والقيادة السياسية، وآليات الإبلاغ والشكوى، والتدقيق المستقل لجميع جوانب العمليات الانتخابية والتدابير الأمنية للحماية من التهريب أو التهديد بالمشاركة.
9. **تحديد الوثائق الإضافية التي يمكن استخدامها للتسجيل والتصويت** لتوفير فرص أوسع وأكثر إنصافاً لمنح حق الانتخاب، بما في ذلك النظر في وثائق رسمية بديلة في الحالات التي لم يعد لدى المغتربين وثائق سورية رسمية صالحة.

10. إجراء جميع الأنشطة الانتخابية في أماكن محايدة منفصلة عن البعثات الدبلوماسية السورية.
11. زيادة ساعات التصويت للمغتربين؛ إضافة مواقع الاقتراع خارج العواصم لتمكين المشاركين؛ تحسين الضمانات الانتخابية. سيؤدي توفير الخدمات إلى المزيد من المواقع وتمديد التسجيل والتصويت لأكثر من يوم واحد (بما في ذلك عطلات نهاية الأسبوع) فرصاً أكثر أهمية للمشاركة، نظراً للتوزيع الجغرافي المحتمل لسكان الشتات. هناك حاجة إلى ضمانات أقوى لضمان نزاهة العمليات الانتخابية.
12. توفير معلومات عامة واسعة حول التطورات والخطط والترتيبات والأنشطة الانتخابية. هذه الشفافية ضرورية لتجنب الفساد وبناء الثقة.
13. إجراء توعية شاملة للناخبين، مع التركيز على الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء. وهذا أمر ضروري بالنظر إلى افتقار الناخبين السوريين إلى الخبرة في عملية انتخابية مشروعة.
14. ضمان تدقيق العملية الانتخابية من خلال أحكام خاصة بوكلاء المرشحين والأحزاب في مناطق الشتات والمراقبة المستقلة من قبل المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجماعات الدولية. ضمان الوصول الآمن لجميع الوكلاء والمراقبين بموجب اتفاقيات مع الدول المضيفة.

الملحق الأول: البيانات السكانية

ذكرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أن إجمالي 8,457,214 مهاجر سوري دولي في منتصف عام 2020 (باستخدام نهج شامل، حيث يشير مصطلح «مهاجر» إلى أي شخص يقيم خارج بلده الأصلي)¹⁰². ومع ذلك، يبدو أن توزيع البيانات حسب الدولة متاح فقط لعام 2019. بيانات المفوضية مأخوذة من تطبيق بيانات اللاجئين التابع للمفوضية¹⁰³.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة DESA 2019 (بناء على البيانات المتاحة)

البلد	الشتات السوري
تركيا	3,743,494
لبنان	1,162,305
السعودية	802,915
الأردن	724,508
ألمانيا	589,628
العراق	258,144
السويد	181,793
مصر	124,688
الولايات المتحدة	91,663
هولندا	70,713
كندا	56,404
الامارات العربية	52,142
ليبيا	44,184
الدنمارك	37,667
بلجيكا	26,484
أستراليا	25,825
قطر	25,290
اليونان	23,319

البلد	الشتات السوري
النروج	22,603
الكويت	22,596
سويسرا	18,960
فرنسا	18,451
أرمينيا	17,401
فنزويلا	15,311
بلغاريا	14,080
النمسا	11,757
آخرون، في أوروبا	54,749
آخرون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	28,104
آخرون في الأمريكيتين	6,899
باقي العالم	2,791
الإجمالي	8,274,868

المنطقة العربية وتركيا
 أوروبا
 الأمريكيتين
 باقي العالم

UNHCR 2020 المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

البلد	الشتات السوري
تركيا	3,580,645
لبنان	891,802
الأردن	660,382
ألمانيا	600,292
العراق	249,138
مصر	130,106
السويد	115,873
السودان	93,498
النمسا	54,616
اليونان	43,533
هولندا	35,864
فرنسا	22,366
سويسرا	20,340
الدنمارك	20,191
ليبيا	18,809
بلجيكا	18,745
بلغاريا	17,996
اسبانيا	16,296
قبرص	16,017
النرويج	14,786
أرمينيا	14,744
المملكة المتحدة	12,881
الولايات المتحدة	11,063
باقي دول العالم	70,334
الاجمالي	6,730,317

المنطقة العربية وتركيا
 أوروبا
 الأمريكيتين
 باقي العالم

الملحق ٢: التمثيل الدبلوماسي السوري

البلد	قنصلية/سفارة	تصويت الشتات، تم الإبلاغ عنه في عام 2014	تصويت الشتات، تم الإبلاغ عنه في عام 2021
الجزائر	الجزائر العاصمة	نعم	نعم
البحرين	المنامة		نعم
مصر	القاهرة		نعم
العراق	بغداد	نعم	نعم
الأردن	عمان	نعم	نعم
الكويت	الكويت العاصمة		نعم
لبنان	بيروت	نعم	نعم
موريتانيا	نواكشوط	نعم	نعم
عمان	مسقط	نعم	نعم
السودان	الخرطوم	نعم	نعم
الإمارات العربية المتحدة	أبوظبي		نعم
	دبي/قنصلية		نعم
أرمينيا	يريفان	نعم	نعم
النمسا	فيينا	نعم	نعم
بيلاروسيا	منسك	نعم	نعم
بلجيكا	بروكسل		نعم
بلغاريا	صوفيا		نعم
قبرص	نيقوسيا	نعم	نعم
جمهورية التشيك	براغ	نعم	نعم
فرنسا	باريس		نعم
ألمانيا	برلين		لا

البلد	قنصلية/سفارة	تصويت الشتات، تم الإبلاغ عنه في عام 2014	تصويت الشتات، تم الإبلاغ عنه في عام 2021
هولندا (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية)	لاهاي		لا توجد سفارة
بولندا	وارسو	نعم	نعم
رومانيا	بخارست	نعم	نعم
روسيا	موسكو	نعم	نعم
	سانت بيتسبرغ/القنصلية		نعم
صربيا	بلغراد	نعم	نعم
اسبانيا	مدريد	نعم	نعم
السويد	ستوكهولم	نعم	نعم
سويسرا(الأمم المتحدة)	جنيف/قنصلية		نعم
تركيا	اسطنبول/القنصلية		لا
أوكرانيا، أغلقت في 2018	كييف	نعم	لا توجد سفارة
الهند	بكين	نعم	نعم
	دلهي	نعم	نعم
اندونيسيا	جاكرتا		نعم
ايران	طهران	نعم	نعم
اليابان	طوكيو	نعم	نعم
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	بيونغ يانغ	نعم	نعم
ماليزيا	كوالالمبور	نعم	نعم
باكستان	اسلام اباد	نعم	نعم
استراليا	سيدني/قنصلية		نعم
	ملبورن/قنصلية		نعم
الأرجنتين	بيونس آيرس	نعم	نعم
البرازيل	برازيليا	نعم	نعم

البلد	قنصلية/سفارة	تصويت الشتات، تم الإبلاغ عنه في عام 2014	تصويت الشتات، تم الإبلاغ عنه في عام 2021
تشيلي	سانتياغو		نعم
كوبا	هافانا	نعم	نعم
الولايات المتحدة (الأمم المتحدة)	نيويورك		لا توجد سفارة
فنزويلا	كاراكاس	نعم	نعم
نيجيريا	ابوجا	نعم	
السنگال	داكار		نعم
جنوب افريقيا	بريتوريا	نعم	نعم
تنزانيا	دار السلام		نعم
المجموع: 46 دولة وثلاث منظمات دولية (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هولندا ومواقع الأمم المتحدة في سويسرا والولايات المتحدة). تم إغلاق السفارة السورية في أوكرانيا.			
		المجموع 32 دولة	المجموع: 47 موقعًا في 44 دولة

الملحق ٣: قائمة الاختصارات

اتفاقية مكافحة الفساد	CAC
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	CEDAW
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	CERD
جائحة كورونا فيروس 2019	COVID-19
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة	DESA
الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	GCM
السجل الانتخابي العام	GER
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية	IFES
وزارة الخارجية و شؤون المعترين	MFAE
التصويت خارج البلاد	OCV
وكالة الأنباء العربية السورية	SANA
المركز السوري للعدالة والمساءلة	SJAC
اللجنة القضائية العليا للانتخابات	SJEC
الحزب القومي السوري الاجتماعي	SSNP
الأمم المتحدة	UN
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR

Endnotes

1. كانت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية إحدى المنظمات التي صدقت على إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات في عام 2005.
2. حاول الباحثون جمع عينة متنوعة وفقاً لمعايير مثل ما إذا كان الناس قد فروا من سوريا أم لا، أو شاركوا في الانتخابات السورية أم لا، وموقع المنشأ في سوريا، والجنس والعمر.
3. ومع ذلك، فإن سوريا ليست طرفاً في البروتوكول الاختياري (الذي كان سيُعرف باختصاص لجنة هيئة المعاهدة للنظر في القضايا الفردية).
4. انضمت سوريا إلى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 في عام 1970. وتنص الاتفاقية على أن الدولة "ملتزمة بالامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تحبط هدف المعاهدة والغرض منها" عندما تكون قد وقعت ولكنها لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة. اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، المادة 18. CAC و 187 دولة هي أطراف في المعاهدة.
5. تشير المنظمة الدولية للهجرة إلى المغتربين/الشتات على أنهم "مهاجرون أو أحفاد المهاجرين الذين تشكلت هويتهم وشعورهم بالانتماء، سواء أكان حقيقياً أم رمزياً، من خلال تجربتهم وخلفيتهم في الهجرة. إنهم يحافظون على روابط مع أوطانهم ومع بعضهم البعض، بناءً على الإحساس المشترك بالتاريخ أو الهوية أو الخبرات المتبادلة في بلد المقصد". معجم المنظمة الدولية للهجرة حول الهجرة، قانون الهجرة الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، 2019.
6. تشير البيانات الرسمية التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء السوري إلى أن إجمالي عدد السكان يقدر بـ 26.4 مليون (2020). ومع ذلك، تشير البيانات التي نشرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أن إجمالي عدد السكان المقيمين يبلغ 17.1 مليون (2019).
7. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمحة عن الأرقام، يونيو 2020
8. قرار مجلس الأمن 2254 (2015)
9. يأتي ذلك في أعقاب بيان مجموعة الدعم الدولية الصادر في 14 نوفمبر / تشرين الثاني 2015، والذي نص على "إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً... لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، بحيث يكون جميع السوريين، بمن فيهم الشتات، مؤهلين للمشاركة".
10. سوريا تجري انتخابات رئاسية وصفقتها المعارضة بأنها مهزلة، في بي سي، 26 مايو 2021.
11. لا معنى للانتخابات إذا لم يتمكن النازحون من إجراء الانتخابات والتصويت: مسح النازحين السوريين، الرابطة السورية لكرامة المواطنين، 2020.
12. بيان مشترك لوزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية المملكة المتحدة ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا في 25 مايو 2021.
13. بيان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية 23 أبريل 2021.
14. بيان الممثل السامي جوزيب بوريل بشأن الانتخابات الرئاسية، خدمة العمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي، 27 مايو 2021.
15. السوريون في الخارج ينتخبون رئيسهم وسط إقبال كبير على التصويت، سانا، 29 مايو / أيار 2014. انظر أيضاً الانتخابات الرئاسية 2014 وسط الحرب الأهلية، فانك، 25 يونيو / حزيران 2014. خريطة الانتخابات الرئاسية السورية، سكاى نيوز عربية، 3 يونيو / حزيران 2014.
16. الانتخابات السورية في لبنان قلبت المفاهيم، العربية، 30 مايو / أيار 2014.
17. أرصدة المهاجرين الدولية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تم التحديث الأخير في 5 فبراير 2021. يُعرّف المهاجر الدولي بأنه "أي شخص يغير بلد إقامته المعتاد".
18. تطبيق بيانات اللاجئين التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
19. البوابة التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوضع اللاجئين السوريين
20. "يجب إجراء الانتخابات بنزاهة وحرية... ضمن إطار من القوانين التي تضمن الممارسة الفعالة لحقوق التصويت". لجنة حقوق الإنسان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 19.
21. تنص المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل مواطن الحق والفرصة... دون قيود غير معقولة..."

- أن يصوت ويُنْتَخَب في انتخابات دورية حقيقية.”
22. ”لا يجوز لأي شخص يحمل جنسية أخرى بالإضافة إلى جنسية الجمهورية العربية السورية أن يشغل منصب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو نواب رئيس الوزراء أو أعضاء مجلس الشعب أو أعضاء المحكمة الدستورية العليا.” الدستور، المادة 152. هناك عائق آخر يؤثر بشكل خاص على المغتربين وهو استبعاد الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جريمة مخلة بالشرف (الدستور، المادة 84.3).
23. قانون الانتخابات
24. قانون الانتخابات، المادة 99.
25. قانون الانتخابات، المادة 101.
26. لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20.
27. قانون الانتخابات، المادة 102.
28. تنص المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن ”لكل مواطن الحق والفرصة... دون قيود غير معقولة... أن يصوت ويُنْتَخَب في انتخابات دورية حقيقية تكون بالاقتراع العام والمتساوي وتُجرى بالاقتراع السري، بما يضمن حرية التصويت. تعبيرا عن إرادة الناخبين.”
29. قانون الانتخابات، المادة 106
30. لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20.
31. ”لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تضع بشكل استباقي في المجال العام المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى هذه المعلومات.” لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 34، الفقرة 19. أيضًا، ”يتعين على كل دولة طرف، وفقًا للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي، أن تسعى إلى تبني وصيانة وتعزيز الأنظمة التي تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح.“ المادة 7.4.
32. تنص المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه ”لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيته.“ يشير التعليق العام رقم 16 إلى أن ”جمع المعلومات الشخصية والاحتفاظ بها... يجب أن ينظمها القانون. يتعين على الدول اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم وصول المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للفرد إلى أيدي الأشخاص غير المصرح لهم بموجب القانون بتلقيها ومعالجتها واستخدامها، وعدم استخدامها مطلقًا في أغراض لا تتوافق مع العهد.“ لجنة حقوق الإنسان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 16، الفقرة 10.
33. تُلزم المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الدول الأطراف ”بضمان أن أي شخص تُنتهك حقوقه أو حرياته على النحو المعترف به في هذه الاتفاقية يجب أن يكون له تعويض فعال، على الرغم من أن الانتهاك قد ارتكب من قبل أشخاص يتصرفون بصفة رسمية.“ لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20، يشير أيضًا إلى ”الوصول إلى المراجعة القضائية أو أي عملية أخرى معادلة بحيث يثق الناخبون في أمن الاقتراع وفرز الأصوات.“
34. ”تنظر المحكمة الدستورية العليا وتبت في الاعتراضات المتعلقة بصحة انتخاب رئيس الجمهورية على النحو التالي: أ. يقدم المرشح الذي لم يفز اعتراضه إلى المحكمة خلال 3 أيام من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات. يتم تسجيل الاعتراض في سجل خاص. ب. تصدر المحكمة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ إغلاق تقديم الاعتراضات. وقرارها حاسم.“ قانون الانتخابات، المادة 82.
35. لا يتماشى هذا مع التفسير الرسمي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على ما يلي: ”إن الحالة التي لا يمكن فيها التمييز بوضوح بين وظائف واختصاصات السلطة القضائية والسلطة التنفيذية أو حيث يكون الأخير قادرًا على التحكم في الأول أو توجيهه لا يتوافق مع مفهوم محكمة مستقلة.“ لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 32، الفقرة 19.
36. ظلال المراقبة: وثائق حكومية تؤكد رصد السفارات السورية لسوريين في الخارج، مركز العدالة والمساءلة السوري، 2020.
37. الانتخابات لا معنى لها إذا لم يتمكن الناخبون من خوض الانتخابات والتصويت: مسح الناخبين السوريين، الرابطة السورية لكرامة المواطنين، 2020.

38. هذه هي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هولندا والأمم المتحدة في سويسرا والولايات المتحدة.
39. اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، التي تم تبنيها عام 1963 ودخلت حيز التنفيذ منذ عام 1967. صدقت على الاتفاقية 180 دولة.
40. اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، المادة 5 (م).
41. وكان التعليق على الطلب من جريجوري جاليجان، المنسق التنفيذي الكندي لسوريا. وللعلم فسوريا تفيد بأن لديها قنصلية فخرية في فانكوفر.
42. في حالة ألمانيا، أعلنت السفارة السورية في 19 أيار / مايو 2021 أن السفارة "تأسف لاضطرارها إلى الاعتذار لأبناء الجالية السورية الموقرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية لعدم تمكنها من استقبالهم للمشاركة في الانتخابات... بسبب فشل السلطات الألمانية في إجراء هذه الانتخابات في سفارتنا في برلين". الإعلان عن عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في ألمانيا، تاريخ الوصول 19 مايو 2021.
43. البلدان التي لا يوجد فيها تمثيل دبلوماسي، وزارة الخارجية و شؤون المغتربين MFAE، تم الوصول إليها في 17 مايو 2021.
44. بينما أشارت السفارة في ماليزيا إلى قدوم المغتربين السوريين في الدول المجاورة للتسجيل، لم يرد ذكر لأفراد من الشتات في بلدان ثالثة يأتون إلى كوالالمبور للتصويت، على الرغم من أن هذا يمكن أن يعزى إلى زيادة مستويات COVID-19 وما يتصل بها من قيود. دعت السفارة السورية في بيلاروسيا أعضاء الشتات في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وأوكرانيا للمشاركة. في أستراليا، تم تشجيع المغتربين من نيوزيلندا أيضاً على التسجيل. السفارات السورية في العديد من دول العالم تنهي استعداداتها للانتخابات الرئاسية للسوريين في الخارج الخميس المقبل، 17 مايو 2021، سانا.
45. السفارة السورية في فنزويلا، صفحة الفيسبوك، تم الوصول إليها في 17 مايو 2021. السفارة السورية في ماليزيا، صفحة الفيسبوك، تم الوصول إليه في 17 مايو 2021.
46. ويتعارض هذا مع التفسير الرسمي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على أنه "يجب إنشاء هيئة انتخابية مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية ولضمان إجرائها بنزاهة وحيادية ووفقاً للقوانين المعمول بها والمتوافقة مع العهد". لجنة حقوق الإنسان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20.
47. "تدعو وزارة الخارجية والمغتربين المواطنين إلى إبداء رغباتهم في الانتخاب أثناء وجودهم في الخارج، باستخدام السفارات السورية في الخارج بالطريقة التي يراها مناسبة". قانون الانتخابات، المادة 101.
48. انظر، على سبيل المثال، السفارة السورية في عمان، تم الوصول في 17 مايو / أيار 2021.
49. الانتخابات لا معنى لها إذا لم يتمكن الناخزون من خوض الانتخابات والتصويت: مسح الناخزين السوريين، الرابطة السورية لكرامة المواطنين، 2020.
50. قانون الانتخابات، المادة 5.
51. عقبات قانونية أمام مشاركة اللاجئين السوريين في الانتخابات الرئاسية، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، نيسان 2021.
52. على سبيل المثال، أشارت دراسة أجريت عام 2017 إلى وجود نظامين قضائيين متوازيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية - نظام محاكم عادي و "شبكة من المحاكم الاستثنائية بدون إجراءات ثابتة وبدون قيود واضحة على الاختصاص القضائي. على حد سواء... [ز] فشل فعلياً في الالتزام بالمعايير الدولية للاستقلال والحياد... هناك ميل واضح للحكومة لنقل القضايا الحساسة سياسياً من نظام المحاكم العادية ليتم الاستماع إليها أمام محاكم استثنائية... تكون المحاكم الاستثنائية معيبة بشكل أساسي عندما يتعلق الأمر بتنفيذ معايير مقبولة للاستقلالية والإجراءات القانونية الواجبة". تقرير تقييم سيادة القانون ILAC: سوريا 2017، اتحاد المساعدة القانونية الدولية، 2017.
53. لجنة حقوق الإنسان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 14.
54. تشمل المشاكل الأخرى المتعلقة بالجنسية عدم قدرة الأمهات على نقل جنسيتها السورية (ما لم يكن الأب مجهولاً) وعدم قدرة النساء على نقل جنسيتها إلى أزواجهن (قامت سوريا بتحفظ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لهذا الغرض).
55. قانون الجنسية السورية، المادتان 10.1 و 21 (أ، ج، ز).
56. تنص المادة 105 من قانون الانتخابات على أنه "لا يتم التحقق من صحة أي شيء إذا تم تسجيله في السجل الانتخابي". بعد الموعد النهائي للتسجيل، يتم تنظيم قوائم انتخابية مستقلة لكل سفارة تحتوي على أسماء الأشخاص المؤهلين قانوناً للتصويت". وزارة الداخلية، بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، مفوضة بموجب المادتين 28 و 29 من قانون الانتخابات، لإعداد وتحديث السجل السنوي، على أن يكون المجلس الأعلى للانتخابات مسؤولاً عن تحديث ومراجعة السجل قبل شهرين من الانتخابات.

57. أرمينيا والصين ورومانيا وروسيا. تم إصدار الإعلانات عبر الإنترنت بشكل أساسي من خلال صفحات Facebook أو على مواقع السفارات.
58. تنص هيئة المعاهدة الخاصة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه بموجب المادتين 12 و 29، لا ينبغي استخدام العجز العقلي كأساس للحرمان من حق التصويت والترشح تحت أي ظرف من الظروف (التعليق العام 1، الفقرة 48).
59. أظهرت بعض التعليقات ارتباط الناخبين، حيث بدا أن بعض الأشخاص يعتقدون أن ملء استمارة التسجيل يعني أنهم صوتوا بالفعل (على الرغم من عدم إدراج أي خيار سياسي في النموذج).
60. البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، الإمارات العربية المتحدة، بيلاروسيا، جمهورية التشيك، سويسرا، إيران وماليزيا.
61. صفحة الفيسبوك الخاصة بالسفارة السورية في الإمارات العربية المتحدة.
62. أشارت صفحة القنصلية والسفارة في سويسرا على فيسبوك إلى أنه تم تفعيل الرابط إلى السجل الانتخابي لتسهيل مشاركة المواطنين في ممارسة واجبه الانتخابي في عملية الاقتراع. تم الوصول إليه في 18 مايو 2021.
63. نموذج خاص للراغبين في الذهاب للمشاركة في الانتخابات الرئاسية السورية التي ستجرى في سوريا في 26 مايو 2021، 25 مايو 2021.
64. إعداد القوائم الانتخابية للسفارات السورية حول العالم، الوطن، 25 نيسان 2021.
65. تنص المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيته". يشير التعليق العام رقم 16 إلى أن "جمع المعلومات الشخصية والاحتفاظ بها... يجب أن ينظمها القانون. يتعين على الدول اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم وصول المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للفرد إلى أيدي الأشخاص غير المصرح لهم بموجب القانون بتلقيها ومعالجتها واستخدامها، وعدم استخدامها مطلقاً في أغراض لا تتوافق مع العهد". لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 16، الفقرة 10.
66. يجب أن تتوقف الحملة الانتخابية لمدة 24 ساعة من تاريخ الانتخابات المحدد. لا يجوز لأي شخص أن يوزع أي مواد أو منشورات أو أي مادة انتخابية ترويجية أخرى، بنفسه أو من خلال غيره، بمجرد توقف الدعاية الانتخابية". قانون الانتخابات، المادة 48.
67. مصر، حفلات دعم انتخابات الأسد بالتنسيق مع النظام، المدن، 11 مايو 2021.
68. طرابلس اللبنانية تحبس أنفاسها بسبب تأثير الانتخابات الرئاسية في سوريا، إندبندنت عربية، 5 مايو 2021.
69. لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 19.
70. على السلطات اللبنانية التدخل لوقف الانتهاكات بحق اللاجئين، وعلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التصرف، مركز الوصول لحقوق الإنسان، 19 مايو / أيار 2021.
71. انتخاب الأسد في لبنان: سوق التصويت في دماء اللاجئين، المدن أون لاين، 5 مايو / أيار 2021. انظر أيضاً حملة خروج السوريين من التصويت تثير الدهشة - والمخاوف - بين اللاجئين في لبنان قبل انتخابات مايو، صحيفة لورينت توداي، 30 أبريل 2021.
72. ضغوط على اللاجئين السوريين في لبنان لانتخاب بشار الأسد، بريد نداء، 9 مايو 2021. الأسد يستخدم اللاجئين في لبنان لإضفاء الشرعية على الانتخابات، عنب بلدي، مايو 2021. كما لو كنت في سوريا: من لبنان، الأسد يطارد من رحلهم ليشرع إعادة انتخابه لولاية رابعة، سوريا على طول، 19 مايو / أيار 2021.
73. مع نتيجة الانتخابات الرئاسية في سوريا دون شك، مئات السوريين في لبنان يخرجون للتصويت وسط مزاعم بالإكراه، لورينت اليوم، 20 مايو 2021.
74. الغوغاء يهاجمون السوريين المتجهين للتصويت الرئاسي في لبنان، عرب نيوز، 20 مايو 2021.
75. حملة تضليل ضد المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أورينت نت، 20 مايو 2021.
76. سمر جعجع، تويتر، 19 مايو 2021.
77. تنص المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل مواطن الحق والفرصة، دون أي من الفروق المذكورة في المادة 2 ودون قيود غير معقولة: (ب) أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية نزيهة تُجرى بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة وتُجرى بالاقتراع السري، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين".
78. اللجنة القضائية العليا للانتخابات: العملية الانتخابية في الخارج تسير بشفافية وسلاسة، سانا، 20 مايو 2021.
79. صفحة وزارة الخارجية على فيس بوك، 23 مايو 2021.
80. انظر الصور، السوريون في الخارج يدلون بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية للجمهورية العربية السورية، سانا، 20 مايو/أيار 2021.

81. انظر، على سبيل المثال، فيديو على Facebook، مايو 20/ 2021.
82. السفارات السورية في العديد من دول العالم تنهي استعداداتها للانتخابات الرئاسية للسوريين في الخارج الخميس المقبل، 17 مايو 2021، سانا.
83. قانون الانتخابات، المادة 104.
84. قانون الجنسية السورية، المادة 21.
85. ”يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يحق لهم التصويت بحرية التصويت لأي مرشح في الانتخابات... وأن يكونوا أحراراً في دعم الحكومة أو معارضتها، دون تأثير أو إكراه لا داعي له من أي نوع قد يشوه أو يمنع حرية التعبير عن إرادة الناخب. يجب أن يكون الناخبون قادرين على تكوين آراء مستقلة، خالية من العنف أو التهديد بالعنف أو الإكراه أو التحريض أو التدخل المتلاعب من أي نوع.“ لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25، الفقرة 19.
86. انظر، على سبيل المثال، Facts & Figures on The Syrian Refugee Crisis, vol 101. الثاني، ناصر ياسين، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، تموز 2019.
87. انظر، على سبيل المثال، مقطع فيديو على Twitter، 20 مايو 2021. تقرير خدمة بي بي سي العالمية عن أعداد المصابين، 20 مايو 2021 حتى الساعة 12:30 ظهرًا.
88. انظر تقرير الخبر الإعلامي
89. تقديرات مخزون الهجرة الدولية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة 2019-1990. وفقًا لبيانات النزوح القسري الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا يشكلون 55.1 بالمائة من السكان المسجلين.
90. وزير وزارة الخارجية والشؤون الاقتصادية يسلم النتائج إلى وزير العدل و لجنة الانتخابات القضائية العليا، 23 مايو 2021.
91. راجع الأقسام السابقة حول الإطار القانوني وإدارة الانتخابات
92. على سبيل المثال، راجع منشور على فيسبوك بقلم حسين مرتضى، 26 مايو 2021.
93. أظهرت النتائج الإجمالية ان نسبة المشاركة المزعومة بلغت 78.64 في المائة، حيث ادلى 14239.140 من 18107109 ناخبين مؤهلين بأصواتهم. وأظهرت النتائج المعلنة حصول بشار الأسد على 13540860 صوتا (95.1 في المائة)، ومحمود مرعي على 470276 (3.3 في المائة)، وعبدالله سلوم (213968) (1.5 في المائة). تم الإبلاغ عن عدد الأصوات الفاسدة 14000 (0.1 في المئة).
94. ”تسعى كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى اعتماد وصيانة وتعزيز النظم التي تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح“. المادة 7.4. ”لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تضع بشكل استباقي في المجال العام المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى هذه المعلومات“. لجنة حقوق الإنسان التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 34، الفقرة 19.
95. منشور وزارة الخارجية على فيسبوك، 20 مايو 2021.
96. الدول الغربية تريد الديمقراطية في سوريا بشدة لدرجة أنها تغلق السفارات وتمنع السوريين من التصويت في الانتخابات الرئاسية، روسيا اليوم، 19 مايو 2021.
97. تخريب وتدمير محال تجارية للنازحين السوريين في لبنان بعد ”المشاركة في الانتخابات“، عنب بلدي، 21 أيار 2021.
98. زوجة قنصل سوري تصدر دعوة علنية لقتل اللبنانيين الذين عرقلوا الانتخابات الاحتياطية، أورينت نت، 25 مايو 2021.
99. الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هو إطار تعاوني وغير ملزم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018. وقد تم إنشاء شبكة الأمم المتحدة للهجرة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ GCM.
100. الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هو إطار تعاوني وغير ملزم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018. وقد تم إنشاء شبكة الأمم المتحدة للهجرة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ GCM.
101. قاعدة بيانات تصويت IDEA الدولي من الخارج
102. أرصدة المهاجرين الدولية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، آخر تحديث في 5 فبراير 2021. يُعرّف المهاجر الدولي بأنه ”أي شخص يغير بلد إقامته المعتاد.“
103. تطبيق بيانات اللاجئين التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

